قصبة السلط في مطلع عهد إمارة شرقي الأردن

(١٩٢٣-١٩٢٤م)

سجلات بلدية السلط مصدراً*

هند أبو الشعر

قسم التاريخ/ جامعة آل البيت/ الأردن

ملخص

تقدم هذه الدراسة قراءة لقصبة السلط في مطلع عهد إمارة شرقي الأردن ، من خلال مصدر محلي مباشر لم يدرس من قبل، هوّ "سجل قرارات بلدية السلط لسنتي ١٩٢٣ و ١٩٢٤م"، وقد تأسس أول مجلس بلدي في قصبة السلط سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م حسبما أوردت سالنامة ولاية سورية، وتتيح قراءة هذا المصدر تقديم تصور دقيق ومفصل لواقع القصبة مع أواخر أيام العهد العثماني، وللوضع الاقتصادي والاجتماعي ، من حيث الأسعار وحركة العمران وأجور النقل وتقديم الخدمات المناطة بالمجلس البلدي ، والمتمثلة بالإنارة والصحة وأحوال الطرق واستيفاء الرسوم من أصحاب المهن في القصبة، ومنع التعدي على المزروعات والساحات العامة.

هذه المحاولة التي تركز على العمل المؤسسي في إحدى قصبات بلاد الشام في مطلع القرن العشرين ، تطرح طموحاً مستقبلياً لاستكمال هذا الخط، بقراءات موازية لقصبات أخرى من خلال المصادر المحلية التي لم تدرس بعد.

Abstract

This study presents a reading of Al-Salt Province at the outset of the Eastern Jordan Princedom through a local direct source never studied before, i. e. the *Record of Al-Salt Municipalities for the Years 1923 and 1924.* The first Municipal Council was formed in the year 1305 AH / 1888 AD, as mentioned in the Salnama of the Syrian Region. The study of this source provides an accurate account of Al-Salt province at the end of the Ottoman Era, and the economic and social situation from the viewpoint of prices, construction activities, transport fares and services offered by the Municipality Council. These services are demonstrated by lighting, health, road pavement, the collection of revenues from working staff and the prevention of aggression on plants and parks.

This study, which focuses on institutional work in one of the provinces of Syria at the beginning of the twentieth century, presents a futurist ambition to complete this line with parallel readings of other provinces through local sources which have not yet been studied.

* نسخة مصورة ، محفوظة في القاعة المنيعة / المكتبة الهاشمية ، جامعة آل البيت.

مدخل:

هذه محاولة لدراسة قصبة السلط مع مطلع عهد إمارة شرقي الأردن، بقراءة مباشرة لمصدر محلي لم يُدرس من قبل ، هو سجل بلدية السلط ما بين ٨ مارت ١٩٢٣م-١٠ شباط ١٩٢٤م[١]، ولا شك بأن مثل هذه الدراسات الجزئية للقصبات أو القرى، حالة مطلوبة، لإعادة كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة تأسيس الإمارة، باستقراء المصادر المحلية المباشرة وتحليلها ، في إطار المرحلة العثمانية السابقة، و لم يأت اختيار قصبة السلط عشوائياً، فقد تمتعت هذه القصبة بتطور واضح في فترة التنظيمات العثمانية، وحظيت بدراسات أكاديمية جيدة وموسعة، إلاّ أن هذه الدراسات لم تستخدم سجلات البلدية، مع أنها اعتمدت مصادر محلية ممتازة ومتنوعة؛ مثل دفاتر الطابو العثمانية، وسجلات المحاكم الشرعية، والسجلات الكنسية، والسالنامات، زيادة على المصادر الأخرى[٢]. كما أن اختيارنا لسجلات البلدية مصدراً، يمثل توجهاً مدروساً لإسناد الدراسات السابقة، وتعميقها بمعلومات مباشرة للواقع الاجتماعي للقصبة، أملاً في فهم الحاضر، وتحليل الواقع الاجتماعي تحليلاً متوازناً.

قصبة السلط العثمانية[٣]:

إن واقع قصبة السلط في مطلع عهد الإمارة ، استمرار لوضعها في العهد العثماني، ولا يمكن دراسة القصبة من خلال دفتر قرارات البلدية (١٩٢٣-١٩٢٤م)، إلاّ بتناول قراءة متتابعة ومعمقة للقصبة في العهدين؛ العثماني ، وعهد الحكومة العربية الفيصلية والمملكة السورية (١٩١٨-١٩٢٠م) ، ويمكن للدارس أن يتابع تطور قصبة السلط منذ مطلع العهد العثماني، عن طريق دفاتر المفصّل، التي تقدم تطوراً دقيقاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في القصبة، منذ منتصف القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي[٤]، وكانت القصبة مع منتصف القرن مكونة من ثلاث محلات هي؛ العواملة ، الأكراد ، القلعة، ومجموع سكانها ١٥٤ خانة (أسرة)، منها عشر خانات من النصارى[٥] أمّا مع نهايات القرن، فقد أشار دفتر المفصل إلى محلتي العوامل والأكراد[٦]، وكان عدد سكانها ٦٩ خانة من المسلمين و ٢٥ خانة من النصارى، وذكرت هذه الدفاتر الضرائب التي تحصلها الدولة من القصبة، والمرافق المتوفرة فيها، وتؤكد معلومات هذا المصدر الموثوق، بأن القصبة كانت معمورة منذ مطلع العهد العثماني، ويدل حجم (باج البازار) الذي تحصله الدولة، على أن الحركة التجارية نشطة في القصبة[٧].

تشير المصادر المعاصرة لمرحلة التنظيمات العثمانية ، إلى أن الدولة العثمانية ركّزت على قصبة السلط، في محاولة منها للسيطرة على حركة القبائل وضبطها في منطقة البلقاء، يقول القس فردريك أُوغست كلاين (F.A. Klein)[٨] الذي زار السلط سنة ١٢٨٣هـ/١٨٦٩م، بأن العثمانيين رمّموا قلعة السلط وشحنوها بالجنود ، في محاولة لتثبيت الأمن في المنطقة[٩]، ويبدو أن المنطقة شهدت توسعاً واستقراراً عندما مرّ بها الرحالة الإنجليزي كوندر (C.R. Conder)سنة ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م[١٠]، وشاهد فيها ثكنة عسكرية في القلعة، تسيطر على حركات القبائل في البلقاء[١١] ويبدو أن إقرار الأمن ساهم في استقرار قصبة السلط، فقد ذكر الرحالة تريسترام (Tristram H.B.)[١٢] أنه عند زيارته الأولى لقصبة السلط سنة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، وجد مشقة في السفر، بسبب عدم توفر الأمن، وكان أهالي القصبة يدفعون الخاوة للبدو، إلا أنه في زيارته الثانية سنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م ، لاحظ الفرق، وأشار إلى توفرّ الأمن، وازدهار التجارة في قصبة السلط، فوصف الدكاكين التي تبيع السلع المتنوعة من أقمشة محليّة وأجنبية[١٣]، ويبدو أن سوق قصبة السلط، اجتذب التجار المحليين منذ مطلع القرن التاسع عشر، فقد ذكر الرحالة السويسري بيركهارت (Burckhardt J.L.)[١٤] الذي زار السلط سنة ١٨١٢م، بأنه رأى تجاراً من إربد والكرك يتسوقون في قصبة السلط[١٥]، إن مجمل هذه الملاحظات ، يشير إلى تطور قصبة السلط وازدهارها منذ مرحلة التنظيمات العثمانية، وحتى نهاية العهد العثماني (١٨٦٤-١٩١٨م).

تنظيم القصبة ومرافقها في العهد العثماني:

يشير تخطيط قصبة السلط في العهد العثماني، إلى تمتعها بالطابع الإسلامي المعماري، إذ يضم وسط القصبة، المسجد الجامع، والسرايا (دار الحكومة) والمرافق الملحقة، ويرتبط قلب القصبة بالطريق السلطاني وطريق الحج، وتقع قلعة السلط في أعلى تلة فيها[١٦]، وقد ذكر القس كلاين عند مروره بالسلط ، والسرايا الحكومية[١٧]، وموقعها قرب ساحة العين في محلة الأكراد، وأشار مندوب جريدة البشير البيروتية سنة ١٨٨٩م، إلى أن أهالي قصبة السلط والموظفين فيها، ساهموا في نفقات بناء السرايا بتبرعاتهم[١٨] ، ويتكوّن مبنى السرايا من طابقين ضمن ساحة واسعة، ويبدو أن الطابق الأرضي استخدم للموقوفين، مع أن في القصبة سجن، حسبما لاحظ مندوب جريدة المقتبس الدمشقية سنة ١٣٣١هـ/١٩١٣م[١٩]، في حين استخدم الطابق الثاني لأكثر من غرض، فضمّ مقر رئيس الدرك والجنود ، والقائم مقامية والمحكمة ومديرية الصحة[٢٠]، كما أن في القصبة مخفر بني سنة ١٣١١هـ/١٨٩٣م، وقد بادر الموظفون بالتبرّع لإنشائه في تلك السنة ، دعماً للنظام في القصبة وجوارها[٢١].

ومن مرافق القصبة المساجد ، وأقدمها مسجد محلة الأكراد، المعروف باسم (المسجد القديم)[٢٢]، وذكرته دفاتر المفصل منذ القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وقد حدث توسع كبير في بنائه سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م[٢٣]، مما يُشير إلى تزايد أعداد أهالي القصبة في هذه الأثناء، وهناك جامع آخر يعرف باسم (الجامع الصغير) بُني في ١٣ ربيع الأول ١٣٢٤هـ/٧ نيسان ١٩٠٦م[٢٤]، كما تضم القصبة كنائس للطوائف المسيحية هي، كنائس الروم الأرثوذوكس، واللاتين، والبروتستانت[٢٥]، زيادة على مقام الخضر، وقد أشارت إليه دفاتر المفصل، وذكرته سالنامة ولاية سورية باعتباره من المرافق الدينية في القصبة[٢٦].

أما أسواق القصبة، فكانت في هذه الأثناء ، عامرة تستقطب التجار وأهالي القرى المجاورة ، وأبناء العشائر البدوية المحيطة بالسلط، ذكرت سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، بأن عدد الدكاكين فيها ٢١٥ دكاناً[٢٧]، وهو عدد مُبالغ فيه، ويبدو أن ما تورده سجلات الأراضي للأملاك أكثر دقة، وهو ١٤٨ دكاناً، وهو ما نأخذه ونعتمده، ونجده مطابقاً لواقع المرحلة، وتعداد أهالي القصبة[٢٨]، وقد توفرت للقصبة مرافق متعددة ، منها دار التلغراف[٢٩] ، التي افتتحت سنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ومستوصف البعثة الإنجليزية، الذي كان يعرف (بالمستشفى الإنجليزي) وقد باشر خدماته في القصبة سنة ١٢٧٠هـ/١٨٧٣م[٣٠]، حسبما أوردت مصادر المرحلة. ومن مرافقها المطاحن ، التي تصل إلى ثلاثين مطحنة سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٧م[٣١]، ومجموعة من الأفران العامة[٣٢]، إضافة إلى الطوابين المنزلية، والمدبغة التي تقع قرب عين الجادور[٣٣]، والمقابر الإسلامية والمسيحية وعددها، خمس مقابر إسلامية ، وخمس مقابر مسيحية لمختلف الطوائف[٣٤].

هذه الخلاصة التي تتبعناها من المصادر والدراسات لقصبة السلط العثمانية منذ مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وحتى نهاية العهد العثماني ، تُشير إلى أن القصبة شهدت توسعاً واضحاً في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، وأصبحت تضم ثلاثة محلات هي؛ الأكراد ، العواملة ، القطيشات، وتقع محلة الأكراد بين ساحة العين شرقاً، ورأس وادي الأكراد غرباً، وما بين السفوح العليا للقلعة شمالاً ، إلى منطقة الدبابسة المجاورة لحارة الجدعة في الجنوب[٣٥]، أمّا حارة العواملة ، فتقع بين ساحة العين غرباً وسفوح السلالم وخط البياضة شرقاً، ومن سوق الاسكافية شمالاً إلى خط المخباصية شرقاً[٣٦]، ويبدو من دراسة وضع القصبة، إن محلة القطيشات أحدث من الأكراد والعواملة، وتعتبر امتداداً لمحلة العواملة ، فقد اتسعت محلة القطيشات نحو القلعة، وامتدت فيها حارات متعددة سكنتها العشائر ، وتخللتها الأزقة التي تتفرع من الساحة الرئيسة، ويبدو أن تزايد عدد الوافدين، واجتذاب القصبة لأعداد جديدة بعد إقرار الأمن وترميم القلعة، أدّى إلى ظهور محلات جديدة هي، محلة الجدعة ومحلة الأغراب أو النوابلسة[٣٧]، وتشير دراسة تركيبة الحارات في كل محلة، إلى أنها تضمّ أساساً أبناء العشيرة الواحدة، وانها اتسعت لتضم عشائر متداخلة بصلة النسب والقرابة

محلة، إلى أنها تضمّ أساساً أبناء العشيرة الواحدة، وانها اتسعت لتضم عشائر متداخلة بصلة النسب والقرابة ، في حين سكنت العشائر المسيحية في حارة واحدة، لكن مساكنها أخذت تختلط وتتداخل مع الوقت، مع مساكن العشائر المسلمة في القصبة؛ وخاصة مع مطلع القرن العشرين في نهايات العهد العثماني.

قصبة السلط في عهد الحكومة العربية الفيصلية والمملكة السورية (٤ تشرين أول ١٩١٨م-٢٤ تموز ١٩٢٠م):

يبدو أن معاناة قصبة السلط من نتائج الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) كانت مضاعفة، فقد تمّ إتلاف الخطوط البرقية ، وتهدمت العديد من مساكن القصبة، واضطر بعض الأهالي للجوء إلى القدس الشريف عند انسحاب الجيش التركي من القصبة، وتعذرت الزراعة، وحدثت مجاعة حقيقية بين الأهالي. ذكرت صحيفة العاصمة (الصحيفة الرسمية التي أصدرتها الحكومة العربية الفيصلية في دمشق)[٣٨] في عددها الأول الصادر في ١٧ جمادى الأولى ١٣٣٧هـ/١٧ شباط ١٩١٩م[٣٩]، بأن اللواء ياسين الهاشمي حاكم سورية العسكري، زار عمان ، وأبدى عنايته بوضع أهالي السلط، (..وكان من آثار عناية الحكومة بأهل السلط، الذين أصابهم من فوادح الحرب الباهظة ما أصابهم، وكابدوا من الشدائد ما كابدوا، ان عملت على إعادة بناء ما تهدم من دورهم، وإحياء مدرستهم التي كانت عفت آثارها..) وبناء على هذا الوضع، فقد بعث حاكم عمان العسكري كتاباً، يعود تاريخه إلى ٢٠ كانون الثاني ١٩١٩م، إلى حاكم ولاية سورية العسكري ، وبيّن فيه المصاعب المالية التي تواجه أهالي قصبة السلط والقرى المجاورة، وذكر (بأن قسماً كبيراً من أهالي القصبة وأهالي القرى المجاورة ، هاجروا إلى القدس أثناء انسحاب الجيش البريطاني من السلط، وان الحكومة السابقة هدمت بيوتهم وأتلفت مزروعاتهم، وأنه لو لم يعط الجيش البريطاني. للبعض منهم بذاراً، لعجزوا كلهم عن زرع حبة واحدة، ولو لم يوزع عليهم خبزاً، لماتوا من الجوع..)[٤٠] واقترح قائم مقام السلط على الحكومة العربية، تأجيل تحصيل أموال سنة ١٩١٨م من الأهالي والقرى المجاورة إلى ما بعد موسم البذار المقبل، فوافق مجلس الشورى على ذلك.

واتخذ مجلس الشورى قراراً آخر، بخصوص قيام وكيل قائم مقام السلط في الحكومة العثمانية، بأخذ مبلغ (ألف ليرة أوراق نقدية عثمانية وخمسة وعشرون ألف وسبعة وستون قرشاً من عوائد الخزينة) وامتنع عن ردها، وكان قرار مجلس الشورى ، العودة إلى أحكام المادة ٢٦ من أحوال المحاكمات القانونية، بتبليغه بواسطة الصحف ، بضرورة إعادة المبلغ، لأنه متوارٍ عن الأنظار[٤١]، كما أرسل مدير مال السلط تلغرافاً إلى دمشق، مطالباً برد ما أخذته الحكومة العثمانية من الأهالي، وكان نصّ تلغرافه كما يلي:-

(..انه يوجد بأيدي بعض المكلفين سندات على الحكومة السابقة، لم تعين أثمان الأشياء المأخوذة من قبل تلك الحكومة، والمدرجة بالسندات المذكورة..) وطالب بإيضاح الأمر، واتخاذ قرار بهذا الخصوص، فأبلغته رئاسة المالية في دمشق، بأنه لا يجوز قبول هذه السندات، إلاّ بعد إثباتها وتصديقها وقيّدها لدى لجنة التصفية، وأنه وفقاً للمادة السابعة من نظام التقاص ، تقرر وجوب تعيين الثمن في السندات، بناء على معرفة ذوي الخبرة، وإثباتها في لجنة التصفية[٤٢].

أولت الحكومة العربية اهتماماً خاصاً بقصبة السلط، ويبدو ذلك من انتقاء العناصر الإدارية المميزة لشغل الوظائف فيها، وفي الاهتمام بالخدمات؛ فقد أرسل مدير النافعة العام، درويش بك أبو العافية إلى السلط، للإشراف على إصلاح الطرق بنفسه[٤٣]، وأعلنت إدارة مصالح الصحة العامة، إنشاء فروع للصحة في عدد من المواقع ومنها السلط[٤٤]، وتم تعمير الخطوط البرقية بين عمان والسلط في شباط ١٩١٩م[٤٥]، كما تم تعيين موظفين بأعداد كافية في دائرة قلم الحاكم المنفرد بالسلط، برتبة رئيس كتاب، وكاتب ضبط ثاني، ومحضر خيال ومحضر راجل وآذن[٤٦]، ويبدو اهتمام الحكومة العربية باختيار عناصر مميزة لقصبة السلط، بتعيين كاتب الطابو في ولاية استانبول سابقاً مأموراً للتمليك في قضاء السلط، وفي الاهتمام بتوفير خدمة المصرف الزراعي لمزارعي السلط بالمباشرة بقبول الحوالات النقدية البريدية، وعقد القروض مع المزارعين[٤٧]، وتوفير الطبيب المناسب في طبابة السلط، حيث كان الطبيب أسعد شلهوب طبيباً للصحة في قصبة السلط في ١٤ آب ١٩١٩م[٤٨]، كما أعلنت الحكومة عن حاجتها لتعيين معلمة قديرة في السلط، وعينت المعلم عبد الكريم زيد معلماً ثالثاً للمدرسة في آذار ١٩١٩م[٤٩]، إضافة إلى توفير جميع شواغر الوظائف الشرعية والحقوقية في محاكم السلط، والموظفين المدنيين لكافة الوظائف في القصبة وجوارها، من خيرة الكفاءات ، حتى أواخر أيام المملكة السورية (٢٤ تموز ١٩٢٠م)، والتي أنهتها معركة ميسلون في هذا اليوم.

قصبة السلط في مطلع عهد الإمارة ، دفتر قرارات بلدية السلط مصدراً:

في ٢٧ ربيع الأول ١٢٨٤هـ/٦ تموز ١٨٦٧م، أصدرت الدولة العثمانية قانون (المجالس البلدية) وفي ٩ كانون الثاني ١٢٨٦هـ/١٨٧٠م) و٢٩ شوال ١٢٨٧هـ/١٨٧١م، أصدرت الفصل السابع من نظام (إدارة الولايات العمومي) معدلاً لنظام مجالس الدوائر البلدية (التي تتشكل في المدن والقصبات داخل الولاية)[٥٠] ، وقد حدّدت المواد التسع التي تكوّن نص النظام، هيئة المجلس البلدي، ووظائف مأموريه ، فتناول البند الأول تركيبة المجلس (رئيس ، ومعاون ، وستة أعضاء ومهندس وحكيم مع مأموري التفتيش والخفراء المشاة من

العساكر مع كاتب وأمين صندوق). وأشار النظام إلى أنه ينبغي أن يكون عضو المجلس من أصحاب الأراضي والأملاك، لأن الخدمة مجانية، أما الكاتب وأمين الصندوق فوظائفهم مدفوعة الأجر من صندوق واردات البلدية، شرط أن يكون كلّ منهما قادراً على القيام بمهام وظيفة الآخر، واشترط البند الرابع وجود مقرّ للبلدية ، يجتمع فيه أعضاء المجلس مرّة في الأسبوع، في حين يلتزم المعاون ومأمور التفتيش والكاتب وأمين الصندوق وأنفار الضبطية، بالدوام اليومي في دار البلدية، على أن يتناوبوا ليلاً، وفي أيام العطل.

نصّ البند الخامس على الإيرادات العائدة لدار البلدية، وهي : (الرسوم عن الإنشاءات والتعميرات بمقدار خمس الخرج الذي يؤخذ من أبنية دار السعادة (استانبول)، والأموال التي تحصلها البلدية من الخدمات التي تؤديها، وحاصلات الجزاء النقدي، على أن يتم تقييدها في دفتر الإيرادات، وإجراء حساب إجمالي للصندوق في كل شهر. وأكد البند السادس على ضرورة تسجيل المصاريف في دفتر الصندوق من قبل المجلس، وهي ثمن مفروشات وحطب وفحم وقناديل ومصاريف قرطاسية وأجرة محل. وقد حدث تعديل جديد على الواردات سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م، وذلك بإضافة رسوم القبان والكيالة ودلالة الحيوانات والذبحية[٥١].

نص البند السابع والبند الثامن، على تحديد وظائف المجلس البلدي، وهي؛ نظافة البلدة وتنظيمها، وعمل الأزقة والأرصفة ومجاري المياه وإشعال القناديل ليلاً، وتحقيق الأرزاق والتجسس عليها، وعلى المكاييل مثل القبان، والميزان والكيل والأذرع، ومنع الأشياء الضارة بالصحة، ومتابعة الخفراء في مواقع قناديل الغاز وخراطيم الحريق ومستشفى البلدة، ومنع التعدي على الفقراء والعجزة[٥٢].

بعد صدور هذا النظام بسبعة عشر عاماً، ذكرت سالنامة ولاية سورية، أن في السلط بلدية وذلك سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م[٥٣]، ضمن ولاية سورية في لواء حوران، وكان أول مجلس بلدي في قصبة السلط، برئاسة فياض أفندي، ويتبعه أربعة أعضاء هم:

كايد أفندي الياسين، وعبد القادر أفندي البقور، ونجيب أفندي الياس، وحنا أفندي قعوار، وفي سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، عينت البلدية جاويشا[٥٤]، وفي السنة التالية عينت طبيباً وأميناً للصندوق وكاتباً للبلدية[٥٥]، تطبيقاً للتعليمات المنصوص عليها في النظام، إن عدم توفرّ سجلات لبلدية السلط في العهد العثماني، يجعلنا نميل إلى الاعتماد على أخبار السالنامات ، وعلى ما أوردته الصحافة المعاصرة وهي كلها وصفية وآنية وغير كافية وذكر مراسل صحيفة البشير البيروتية سنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م بأن بلدية السلط لا تقوم بمهمة العناية بالطرق، وأن الطرق رديئة وموحلة[٥٦]، ومع أنه أشار سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، بأن واردات بلدية السلط ازدادت، لكنه أكد بأن القصبة تعاني من إهمال الصحة العامة، وهو واجب من واجبات البلدية[٥٧].

يبدو أن أزمة انتخابات بلدية السلط سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، واحتجاج الأهالي على تدخل الحكومة، جعل بلدية السلط مركز اهتمام الصحافة المعاصرة، ومنها صحيفة المقتبس الدمشقية، التي نشرت احتجاج الأهالي البرقي على تدخل الحكومة[٥٨]، وأشارت في السنة التالية إلى نشاط المجلس البلدي في قصبة السلط، والذي قام برصف الطرق[٥٩]، ومع ذلك ، فإن مثل هذه الأخبار تظلّ عامة، ما لم تتم دراسة سجلات البلدية مباشرة، وقد توفر لنا الحصول على سجّل قرارات بلدية السلط لسنة ١٣٤٢هـ/١٩٢٣م-١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، فاعتمدناه مصدراً لهذه الدراسة للقصبة في مطلع عهد الإمارة.

التعريف بالسجل:

هذا السجل غير مخصص لدائرة البلدية، وتحمل صفحاته في أعلاها أرقاماً بالإنجليزية ، وقد استخدم بصورة مقلوبة، بحيث أن الأرقام الأصغر أصبحت في نهاية الدفتر، وينتهي السجل برقم (١٧٢) ويبدأ برقم (٢٨٨) وترد عبارات مطبوعة بالفرنسية على أعلى صفحات السجل، لكنها مطموسة وغير واضحة، ومع أننا نتحدث عن بدايات عهد الإمارة ، حيث استمرت بعض الدوائر باستخدام السجلّات العثمانية، وخاصة دائرة الطابو، إلاّ أن البلدية لم تلتزم بهذا الأجراء، ويدل خاتم البلدية المستخدم ، إلى أنه يعود إلى سنة ١٣٣٨هـ/١٩١٩م، وقد تم دمغ غالبية صفحات السجل بهذا الخاتم الذي يعود إلى أيام الحكومة العربية الفيصلية.

تتكون صفحات السجل من خانات صغيرة متعددة، ويبدو أنه معدّ أصلاً للاستخدامات المالية، وترد خانات صغيرة متتابعة عددها تسع خانات، وتليها خانة واسعة، وتتبعها أربع خانات صغيرة، وقد استخدم كاتب البلدية الخانات الصغيرة لتسجيل رقم القرار، والخانات الأخرى (الكبيرة والصغيرة) لكتابة نصّ القرار، وفي نهاية كل قرار، كان يتم إثبات التاريخ، وتواقيع أعضاء المجلس البلدي، ومن الجدير بالذكر ، أنه لم يتم استخدام التاريخ الهجري في أي من هذه القرارات، واستخدم التاريخ الميلادي فقط.

صفحات السجل غير تامة، وبعضها مفقود، لكن الخط مقروء، ويبدو أن كلاً من الكاتب وأمين الصندوق استعملاه ، تطبيقاً للتعليمات المنصوص عليها في نظام المجالس البلدية، وقد وردت إشارة إلى أن كاتب البلدية قد انفك من عمله، لكن هذا الأمر لم يعطل العمل، فقد قام البديل (أمين الأعشار) بإتمامه، واستخدم الكاتب التعابير اليومية، و لم يستخدم أرقاماً متسلسلة للقرارات، فمع أن الدفتر يبدأ بقرار رقم ٢٢٧ وتاريخه ٨ مارت ١٩٢٣م، وينتهي بقرار رقم ٣٠٧ في ١٠ شباط ١٩٢٤م، إلاّ أن الأرقام فيه غير متسلسلة، إذ إن الكاتب توقف عند رقم ٢٥٣ المؤرخ في ٣١ مارت ١٩٢٣م، وابتدأ بعدها صفحة جديدة في مطلع شهر نيسان

١٩٢٣م، وأعطى القرارات أرقاماً جديدة (١،٢،٣،...الخ)، إلاّ أنه مع مطلع شهر مايس ١٩٢٣م، استمر في تسجيل الأرقام بشكل متتابع، وهذا يشير إلى أنه لم يعتمد نظاماً محدداً بهذا الخصوص.

يعطي الكاتب لكل قرار رقماً، ويروّس القرار أحياناً لتحديد صفته، فهو (قرار على رابور[٦٠] الكشف) أي تقرير الكشف على الأملاك، أو (قرار على استدعاء)، وأحياناً يتجاوز الكاتب عن ترويس القرار، ويكتب نصّ الجلسة هكذا: (..بمناسبة تعاضد اللحامين واحتكارهم اللحوم بالبيع بزيادة..) وبعد عرض الاستدعاء، يتم عادة اتخاذ قرار من مجلس البلدية، بتكليف أحد أعضاء البلدية، أو أكثر من عضو ، بإجراء الكشف وعمل التقرير (الرابور)، ويتم تكليف صاحب الملك، سواء أكان يريد البناء، أو إحداث تغيير في ملكه، بدفع قيمة مقطوعة لعضو البلدية المكلف، (٢٥ قرشاً أو ٥٠ قرشاً ..) أو في نهاية القرار (بالجزاء النقدي) في حال المخالفة، فتتم الإشارة إلى المادة التي يعتمدها المجلس، في قانون الجزاء، أو إلى المادة ٦٥ من قانون البلدية، التي يستند إليها المجلس في إقرار الجزاء، ويورد الكاتب عادة أسماء أعضاء البلدية المكلفين، والقيمة المقطوعة التي يتلقونها مقابل قيامهم بالكشف، وأداء المهمة المنوطة بهم.

تتوفر لدارس هذا السجل إمكانية لقراءة الحياة الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية والإدارية لقصبة السلط، بأدق تفاصيلها وأغناها، فالتعامل مع هذه السجلات لا يتطلب تدريباً شاقاً مقارنة بدفاتر الطابو العثمانية وسجلات التسوية، فالسجل مكتوب بالعربية، ومصطلحاته محدودة، ومعلوماته واضحة، ولا يحتاج للعودة إلى أنظمة عثمانية سابقة، باستثناء التعامل مع نظام المجلس البلدي الذي أوردناه، وقانون الجزاء العثماني، إذ يستخدم السجل عادة مادة واحدة منه يستند إليها في إقرار الجزاء على المخالفين هي المادة ٢٥٤. وبالمقابل ، فإن من الضرورة بمكان، العودة إلى بدايات عهد الإمارة من الناحيتين الحقوقية والجزائية، لمتابعة المتغيرات التي أحدثها (مجلس النظّار)، والأنظمة والقوانين الصادرة عنه، لتعديل بعض الأنظمة العثمانية المتداولة.

وضع القصبة في زمن السجل:

يمثل هذا السجل توثيقاً أميناً للحالة الاقتصادية في القصبة بشكل خاص، وفي مطلع عهد الإمارة عموماً، ذلك أن من أهم واجبات المجلس البلدي، متابعة الأسعار والأوزان والمكاييل، ويبدو ابتداءً، أن الموسم الزراعي للسنوات ١٩٢٣/١٩٢٤م لم يكن جيداً ، فقد استفسر فخامة ناظر المالية، من الحاكم الإداري لقضاء السلط، عن وضع الثروة الحيوانية والموسم الزراعي.. (..لزوم بيان ما هلك من الأغنام في هذه السنة ، ونسبة القسم الهالك منها، وعن حالة المزروعات ونسبة ما زرع من العام الماضي...) وكانت إجابة المجلس المدونة في القرار رقم ٣٣١ ما يلي:

(..تبين لنا أن الهالك من الأغنام هذه السنة بسبب الأمراض التي اعترتها مثل مرض الصفار والخناق، والهزال بسبب تأخر الأمطار، خسارة السنة هي بالماية خمسة عشر بالنسبة للعام الماضي، وأن نسبة نقصان المزروعات هذا العام ، هو بالماية عشرون بالنسبة لمقدار مزروعات السنة الماضية ..)[٦١] وأكّد قرار المجلس البلدي بأنه لا يمكن اعتبار تلك المزروعات بالنسبة للدونم ، وأن هذا التقدير قريب للحقيقة، وكان تاريخ هذا القرار في ٢٢ كانون ثاني ١٩٢٤م.

يبدو أن وضع الموسم الزراعي انعكس على أحوال أهالي القصبة، ففي القرار الأخير من الدفتر (١٠ شباط ١٩٢٤م) ويحمل رقم ٣٥٧، ورد تحديد لأجور أصحاب المطاحن ، في محاولة للتخفيف عن الأهالي، وفيما يلي نصه:-

(..بما أن حالة الأهالي في هذه الآونة عسيرة جداً، وبما أن أصحاب الطواحين يستوفون أجرة عن الطحن من هؤلاء الأهالي فاحشة جداً، وبما أن الأهالي أغلبهم يكتالون الحنطة بالدين وخلاف ذلك من شدة الضيق الواقع عليهم، لذلك ، تقرر وضع فئات لأجرة الطحن، عن كل إحدى عشر صاع حنطة، يؤخذ صاع منها، ويؤخذ دراهم ثلاثون بارة...)

ويمكن لدارس السجل، أن يُحلّل هذا الوضع الصعب بصورة غير مباشرة، ذلك أن قرارات المجلس ما بين ٨ آذار ١٩٢٣م و ٥ أيلول ١٩٢٣م، لم تورد أي مصادقة على (اقتدار كفيل)، وهذا يشير إلى أن ظاهرة الدين والكفالات لم تكن موجودة، إلاّ انها وابتداء من هذا التاريخ تحديداً ، أصبحت ظاهرة في مجتمع القصبة، وبدأت قرارات مجلس البلدية تتخذ طابع المصادقة على الكفالات ، وخاصة في أشهر الشتاء، ففي شهر كانون الأول ١٩٢٣م، ورد في السجل مصادقة على ٣٣ كفالة من بين ٩٨ قراراً ، وفي الوقت الذي لاحظنا فيه بأن قرارات المجلس ما بين شهري آذار ١٩٢٣م وأيلول ١٩٢٣م، مثّلت ظاهرة التوسع العمراني، وكانت غالبية الاستدعاءات المقدمة إلى المجلس، تُشير إلى رغبة أصحاب الأملاك، بتوسيع بيوتهم وعقاراتهم، وبناء غرف إضافية إلاّ أننا نجد انحساراً لهذه الظاهرة مع شهر أيلول ١٩٢٣م، بحيث لم يرد بعدها حتى ١٠ شباط ١٩٢٤م، أي استدعاء للبناء أو التوسع، وانقلب الأمر إلى الحصول على كفالات لتأمين الديون، ومع أننا نأخذ قدوم الشتاء بعين الاعتبار، حيث تتوقف حركة البناء عادة، إلاّ أن تفاقم الديون مرتبط بالكفالات التي تمثّل غالبية قرارات السجل حتى آخره.

وإزاء هذا الوضع ، يعكس السجل اهتماماً حقيقياً وصارماً من مجلس بلدية السلط، بملاحقة الاحتكار ومتابعة التجار الذين يخالفون التسعيرة وفرض الغرامات عليهم، ويمكن دراسة الوضع الاقتصادي بدقة تامة،

بمتابعة ارتفاع أو انخفاض أسعار الحاجيات ما بين آذار ١٩٢٣م وشباط ١٩٢٤م، ومع أننا حاولنا استشارة الجريدة الرسمية (الشرق العربي) لمقارنة معلومات السجل، مع مصدر رسمي موثوق، إلاّ أنها لم تُسعفنا لأنها كانت في بدايتها، ونستطيع لذلك، أن نُثّمن هذا السجل، لأنه مباشر وموثوق، ويقدم المعلومة مؤرخة ومتتابعة، ويُعطينا فرصة للمقارنة والتحليل باطمئنان، وهو ما نأمل أن نحققه في قراءتنا التالية للسجل.

متابعة الأسعار:

أ- المواد الغذائية:

تابع المجلس أسعار المواد الغذائية باهتمام، وارتبطت قرارات تحديد أسعار المواد الغذائية بالموسم، في محاولة لضبط احتكار التجار للسلعة، وقد أصدر المجلس خمسة قرارات لتحديد أسعار اللحوم، الأول بتاريخ ١٩٢٣/٣/١٥م[٦٢] حدّد بموجبه سعر أوقية اللحم البياض (الغنم) بقرشين، وسعر أوقية لحم السمار (الجدي) بقرش واحد فقط، على أن معدل المجيدي عشرة قروش[٦٣]، وفي ١٩٢٣/٦/٣٠م، أعاد تسعير اللحوم، باعتبار أن ثمن رطل لحم البياض ١٦ قرشاً، ولحم السمار ١٢ قرشاً[٦٤]، وفي ١٩٢٣/١٠/٢٨م صدر القرار الثالث بتحديد سعر رطل لحم البياض بـ١٨ قرشاً، ولحم السمار بـ١٥ قرشاً[٦٥]، أما القرار الرابع فقد صدر في ١٩٢٣/١٢/١٠م، وكان أكثر القرارات تحديداً، وبلغ سعر لحم السمار بـ ١٨ قرشاً، ورطل البياض بـ ٢١ قرشاً ورطل لحم الربوبة[٦٦] (كذا)بـ٢٤ قرشاً، ورطل لحم البقر المجروم بـ١٢ قرشاً[٦٧]، وكان آخر القرارات التي أوردها السجل في ١٩٢٤/ ٢/١م، وتم فيه تحديد رطل لحم الربوبة بـ ٣١,٥٠ قرشاً مصرياً، ورطل البياض العادي مع خاروف بـ٢٧ قرشاً مصرياً، ورطل السمار بـ٢٢,٥ قرشاً[٦٨]، وخمن السجل سعر البقرة في شهر تشرين الثاني ١٩٢٣م، بثلاثين ريالاً[٦٩].

وأصدر المجلس تسعيرة شهرية لأسعار الخبز، بموجب مذكرة شهرية من مأمور السجن، وكان سعر كيلو الخبز في ١٩٢٣/٣/٢٥م قرشاً مصرياً و ١٥ بارة[٧٠]، واستمر السعر على حاله في الشهر التالي[٧١]، ونقص في شهر آيار بمقدار قليل ، فبلغ قرش وعشر القرش[٧٢]، أما في شهر حزيران فبلغ رطل الخبز النظيف أربعة قروش، ورطل الكعك النظيف ستة قروش[٧٣]، وبلغ ثمن كيلو الخبز في شهر أيلول قرشاً مصرياً[٧٤]، وفي شهر كانون أول للخبز النظيف ثلاثة قروش مصرية، وللمتوسط أيضاً ثلاثة قروش[٧٥]، أما في شهر كانون الثاني لسنة ١٩٢٤م، فكان سعر كيلو الخبز ٣٥ بارة[٧٦]، وأخيراً، ومع مطلع شهر شباط ١٩٢٤م، كان سعر الخبز النظيف ثلاثة قروش مصرية ، والكعك خمسة[٧٧].

ونظراً لرداءة أحوال الموسم الزراعي، فقد تابع المجلس أسعار الحبوب، وأصدر ثلاث قرارات بأسعارها، الأول في ١١/٧/١٩٢٣م، والثاني في ١١/٧/ ١٩٢٣م أيضاً ، والثالث والأخير في ١٤/١١/١٩٢٣م، وقد حدّد القرار في الأول والثاني، المكيال (بالكيلو) في حين استخدم الثالث (الصاع) ، وكانت تسعيرة الحبوب بالعملة المصرية، كالآتي :

حدد القرار الأول رقم ١٢٠ أسعار الحنطة والشعير والسمن[٧٨] لكن المجلس عاد وأصدر قراراً آخر يحمل رقم ١٢١ في نفس اليوم وحدّد أسعار الحبوب بعامة، وكانت الأسعار المعتمدة يوم ١١/٧/١٩٢٣م للحبوب كالآتي :

كيلو الحنطة ٢٠ بارة[٧٩]، الشعير ١٦ بارة، العدس ٢٠ بارة، الكرسنة ١٧ بارة، الجلبانة ١٦ بارة، الفول ٢٠ بارة، الحمص ١٨ بارة[٨٠]، أما القرار الثالث فيعود تاريخه إلى ١٤/١١/١٩٢٣م، واستخدم الصاع للكيل، وحدّد سعر صاع الحنطة بـ ٤,٥٠قرشاً والشعير ٣,١٥ والجلبانة ٣، العدس ٥، الكرسنة ٤,٥، الحمص ٤، السمسم ٨، الذرة الصفراء ٣,٥٠ والبيضاء ٣,١٥[٨١]، هذه التسعيرة ترتبط بوضع الموسم الزراعي، ولا بد من الربط بين أسعار الخبز والحبوب واللحوم، لإعطاء تصور دقيق لوضع القصبة، ولحاجات أهالي القصبة الذين عانوا من رداءة الموسم الزراعي.

وتمّ تسعير السمن ومشتقات الحليب والألبان ثلاث مرات، الأولى في ١٤/١١/١٩٢٣م، والثانية في ١٠/١٢/١٩٢٣م والأخيرة في ١ شباط ١٩٢٤م وقد استخدم المجلس القرش المصري للتسعير والرطل في الكيل وبلغ سعر السمن في ١٤/١١/١٩٢٣م ٤٥ قرشاً مصرياً[٨٢]، أصبح في أول شباط سنة ١٩٢٤م ٤٨ قرشاً مصرياً[٨٣]، بسبب الأمراض والهزال الذي أصاب الأغنام في الموسم الزراعي لهذا العام، وكان سعر رطل الحليب في ١٠/١٢/١٩٢٣م ثمانية قروش[٨٤]، وأصبح في أول شباط ١٩٢٤م ستة قروش[٨٥]، في حين بلغ سعر اللبن الرائب في ١٠/١٢/١٩٢٣م تسعة قروش، وأصبح في أول شباط ستة فقط[٨٦]، أما سعر رطل اللبن المخيض فبلغ ثلاثة قروش واللبن الشديد أربعة قروش في أول شباط ١٩٢٤م[٨٧].

تابعت البلدية أسعار الخضروات والفاكهة بحزم شديد، وفرضت العقوبات على المخالفين، وبلغ عدد القرارات التي اتخذت فيها أسعاراً ستة، أولها في ٣/٥/١٩٢٣م، حدّد المجلس بموجبه سعر رطل الخيار بثلاثة قروش، ورطل البندورة بعشرة[٨٨]، وبعد عشرة أيام، أعاد المجلس إصدار قرار آخر، حدّد فيه سعر رطل الخيار بقرشين والبندورة بخمسة قروش[٨٩]، ولا شك بأن لذلك علاقة بالإنتاج والعرض والطلب. أما عند موسم نضج الفاكهة، فقد أصدر المجلس قراراً في ٢٧/٦/١٩٢٣م حدّد فيه الأسعار الموسمية ، بالرطل وبالقرش المصري

كالآتي: مشمش حموي قرشان ، ومشمش كلابي قرش، وبطيخ أحمر قرش، وبطيخ أصفر قرش، وباذنجان ثلاثة قروش، وكوسى كل عشر حبات بقرش، وتين ديفوري[٩٠] بثلاثة قروش، وخيار بلدي بقرشين[٩١]، كما ألحق المجلس بقراره، قراراً آخر في اليوم التالي، حدّد فيه سعر كيلو البندورة بثلاثة قروش، والتوت بقرشين[٩٢] ، وفي ١٠/١٢/١٩٢٣م، تم تحديد سعر الباذنجان بقرشين، واليخنة البيضاء بثلاثة قروش، ورأس الفجل بقرش[٩٣]، وأخيراً أصدر المجلس قراراً اعتبر فيه سعر كيلو العنب لسنة ١٩٢٣م بـ١٠ بارات مصرية فقط[٩٤]، وسعر رطل الزبيب بأربعة قروش مصرية[٩٥]، وأضاف إلى ذلك تحديد سعر الفحم في أوائل شهر تشرين الثاني لسنة ١٩٢٣م بقرش واحد فقط[٩٦].

وبناء على كتاب مأمور الكحول، أصدر المجلس البلدي قراراً بأسعار الكحول والمشروبات الروحية في ١٥/٧/١٩٢٣م، اعتبر فيه سعر أوقية العرق الخصوصي (٢٤ قيراطاً) بأربعة قروش مصرية، وسعر الكيلو ١٦ قرشاً مصرياً، وسعر العرق البلدي (عيار ١٨ قيراطاً) ثلاثة قروش مصرية وسعر الكيلو ١٢ قرشاً مصرياً، وأوقية النبيذ بثلاثين بارة مصرية، وسعر الكيلو ثلاثة قروش فقط، أما العرق الشامي والقدسي، فسعر الأوقية قرش واحد، وسعر أوقية الخلّ ١٢ بارة، والكيلو بقرش وثلاث بارات مصرية[٩٧]، وفي شهر أيلول من نفس العام، حدّد القرار ١٥١ سعر مشروبات روحية أخرى من إنتاج أجنبي ، بحيث بلغ سعر كيلو الشير ٣٢ قرشاً مصرياً، والويسكي ٣٢ قرشاً والكونياك بـ١٦ قرشاً مصرياً.

يبدو من متابعتنا لقرارات السجل، أن المجلس البلدي واجه احتكار التجار ، وتشدّد في المتابعة ، إذ تعكس لهجة القرارات موقف التجار، واحتكارهم للسلع وزيادة الأسعار، وأورد السجل مجازاة اللحامين وتحديد سعر اللحمة، (بمناسبة تعاضد اللحامين واحتكارهم اللحوم بالبيع بزيادة..)[٩٨] وأورد السجل مجازاة بائعي خضار أكثر من مرّة في شهر حزيران بشكل خاص، عند نضج موسم الفاكهة[٩٩]، وكان عدد المخالفين للمرة الواحدة تسعة بائعين، مما يشير إلى أن ظاهرة الاحتكار ، اتسعت ، وازدادت بالتالي فعالية المجلس وواجباته.

ب- متابعة أسعار العملة:

أصدر المجلس أكثر من قرار ، حدد فيه أسعار العملة في القصبة، ففي ٤ نيسان ١٩٢٣م، تم تحديد سعر العملة كما يلي[١٠٠] : (أسعار المجيدي الرشادي بعشرة قروش، والبرغوث الكبير بقرش، والبرغوث الصغير بنصف قرش)[١٠١] وقد ألزم القرار (الأهالي والدكنجية) بذلك، وتوعد المخالفين (بدفع جزا نقدي لحد خمسة ليرات) وختم كاتب البلدية القرار بقوله : فالحذر ثم الحذر! وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٢٣م، صدر قرار جديد، أكد المجلس فيه أن هناك فرق في تبديل العملة (نظراً لتبديل مائة واثنين

وثلاثين مجيدي تركي بإحدى عشرة ليرة وورق مصرية) وكان فرق التبديل ٤٤ قرشاً مصرياً[١٠٢]، أما آخر قرار لتحديد أسعار العملة، فقد صدر في ١٩٢٤/١/٥م، وبين فيه المجلس انه اطلع على أمر عطوفة الحاكم الإداري المؤرخ في ١٩٢٤/١/٥م ورقم ١٢/٦ والذي ينص على قبول وصرف البراغيث الكبيرة في صناديق المال والدولة الرسمية، وبيعها بقيمة نصف قرش مصري، والصغير بربع قرش، وأشار محضر المجلس إلى أنه تم تعداد صندوق البلدية ، حيث وجد فيه ١١٢ برغوثاً كبيراً ونصف، وأن المبلغ أصبح بالعملة المصرية ٩٠ قرشاً مصرياً، وأنه بعد الحساب، تم تنزيل ٣٤ قرشاً مصرياً، في دفتر البلدية ، حسب الأصول[١٠٣].

وبصورة عامة، فقد تم استخدام العملة المصرية وأحياناً العملة السورية في المعاملات ، بأجزائهما.

جـ – متابعة الأجور وخدمات البناء:

يبدو من مراجعة قرارات المجلس، أن حركة البناء والعمران داخل القصبة كانت مزدهرة ما بين شهري آذار وأيلول من سنة ١٩٢٣م ، فقد احتلت استدعاءات طلب رخص البناء وإجراء التصليحات على الأملاك، أكبر القضايا حجماً، إلاّ أن هذه الظاهرة تراجعت، بسبب تردي الأحوال الزراعية، وتأثر الثروة الحيوانية، وحلت محلها القروض، وبدا واضحاً أن الأهالي يعانون من نقص المال في أيديهم.

وتتوفر مادة جيدة، يمكن من خلالها معرفة أسعار مواد البناء وأجور العمال وأنواع المواد المستخدمة، وقد ورد ذكر العديد من المعماريين ومعلمي العمار والنجارين والدهانين، وكان يتم قياس المساحات بالذراع المعماري المربع[١٠٤]، ودفع أجور العمال مياومة ، ويُفهم من نص القرارات، أن هناك اتفاقات مكتوبة أحياناً بين معلمي العمار وأصحاب البناء، وكان لا بد للمجلس البلدي ، وبسبب طبيعة المهام المنوطة به، وازدهار حالة العمران والإصلاح في القصبة، من متابعة أسعار مواد البناء وتحديدها، ومتابعة أجور العمال والتأكد من عدم استغلالهم، وورد في ١٩٢٣/٣/٢٣م، قراراً يحدد ثمن بعض مواد البناء، مثل حِمْل الجبس ويبلغ ٢٠٠٠قرش ، وقنطار الشيد بخمسين قرشاً، وأجار العمل، ويتم بقياس الأمتار وحساب القيمة[١٠٥].

وبلغ سعر ملح البارود ٥٢ قرشاً مصرياً، ورطل الغراء ٥٧,٥ قرشاً مصرياً، وثمن رطل خيطان المصيص أربعة قروش[١٠٦]، أما مواد الدهان ، فكان سعر كيلو الزيت الحار ١٢ قرشاً، والبويا بحجم كيلو ١٤ قرشاً، وفرشاة الدهان بثمانية قروش، وأورد السجل تحديداً لأجرة معلمي العمار والعمال، فعندما تم دهان الجامع الكبير بالسلط (بلغ مقدار أثمان دهان ثلاث محرابات مع منبر الجامع الكبير بالسلط، مع أجرة الشغيلة ١١٨

مجيدي ونصف تركي) وذلك في تشرين أول ١٩٢٣م[١٠٧]، وبلغت أجرة معلميّ العمار اللذين أشرفا على العمل ٥٠ قرشاً في اليوم، بمعدل ٢٥ قرشاً لكل منهما، في حين بلغ أجر عاملين اثنين، ستين قرشاً في اليوم، بمعدل ثلاثين قرشاً للعامل في اليوم الواحد[١٠٨]، وتكلف بناء غرفتين في قصر الحكومة (٦٤٩٤٠) قرشاً، ولحسن الحظ: فإن مادة دقيقة لقيمة حجارة البناء، تتوفر في هذا السجل، ففي ١٩٢٣/١٠/٣١م، أصدر المجلس قراراً، بيّن فيه قيمة حجارة البناء بالتفصيل، نوردها هنا لأهميتها، علماً بأن سعر دق الحجارة كان مرتفعاً، وفيما يلي التفاصيل:[١٠٩]

الرقم	الصنف	الطول	العرض	الارتفاع	الشقفة	العدد	الثمن بالقروش
١.	حجر دراج أصفر من محاجر السلط	١,٠٥	٤٠	٢٠	٢٤ قرشاً	١٢	٢٨٨
٢.	حجر دراج أبيض من محاجر السلط	١,٠٥	٤٠	٢٠	٢٨ قرشاً	١١	٣٠٨
٣.	حجر دراج أبيض من محاجر وادي شعيب	١,٠٥	٤٠	٢٠	٣٦ قرشاً	٢٥	٩٠٠
٤.	حجر دراج أبيض من محاجر وادي شعيب	١,٠٥	٤٠	٢٠	٣٦ قرشاً	٤٣	١٥٤٨
٥.	أغطية باب حجر أبيض من محاجر وادي شعيب	١,٨	٣٠	٢٠	٥٠ قرشاً	٢	١٠٠

وكان من مهام المجلس أيضاً، متابعة أجور المدارس، وورد في أحد القرارات أجرة خمس غرف وقف جامع قرية عين صويلح المستخدمة مدرسة للقرية، بلغ ١٥ ليرة مصرية سنوياً[١١٠].

د – متابعة أجور النقل:

تميز هذا السجل، بمتابعة ظاهرة بدأت تنتشر في مجتمع الإمارة، وهي النقل بالسيارات (الأوتومبيلات)[١١١]، فبعد أن كانت البلديات معنية بتحديد أجرة النقل على الحيوانات، انتقلت إلى تحديد (أجور السفر بالأوتومبيلات) و تهيئة الطرق المناسبة لمرورها، ويحتفظ هذا السجل بمادة أولية جيدة، فكانت أجرة النقل على الدواب من السلط إلى الفحيص في أيلول ١٩٢٣م، ١٢ قرشاً مصرياً[١١٢]، وبلغ سعر كراء دواب لنقل ٣٩ حمل فحم، ما مقداره ١٩٥ قرشاً مصرياً[١١٣].

يبدو أن قصبة السلط كانت سنة ١٩٢٣م، ترتبط بطرق مواصلات بواسطة السيارات إلى كل من: عمان، واربد، والكرك، ومأدبا، واليادودة، ومحطة عمان، وصويلح، والفحيص، والشونة، والجسر، وأريحا، القدس، وكانت أجرة الذهاب والإياب من عمان إلى السلط بالسيارة مجيدي واحد، وقد أقر المجلس البلدي،

صرف مبلغ ثمانية ريالات تركي مجيدي، أجرة لمحاميها ، لحضور أربع جلسات في عمان ذهاباً وإياباً[١١٤]، وفي ٥ تموز ١٩٢٣م، صدر قرار حدد فئات الأوتومبيلات كالآتي : من السلط إلى عمان مجيدي، ومن السلط إلى القدس خمسة مجيديات تركي، ومن السلط إلى مأدبا أربعة مجيديات ونصف، وأكّد القرار بأن (كل من يتجاسر ويُركّب زيادة عن الفئة المحدودة يدفع الجزاء) وهذا يعني ، تحديد عدد الركاب في السيارة الواحدة[١١٥].

الرقم	المكان	أجرة الراكب بالقرش	أجرة السيارة كاملة
١.	السلط-إربد	١٠٠	٤٠٠
٢.	السلط – الكرك	١٠٠	٤٠٠
٣.	السلط – مأدبا	٤٠	١٦٠
٤.	السلط – اليادودة	٣٠	١٢٠
٥.	السلط – محطة عمان	٢٥	١٠٠
٦.	السلط – صويلح	١٠	٤٠
٧.	السلط – الفحيص	١٥	٦٠
٨.	السلط –الشونة	٢٠	٨٠
٩.	السلط – الجسر	٢٥	١٠٠
١٠.	السلط – أريحا	٣٠	١٢٠
١١.	السلط – القدس	٤٥	١٨٠

وفي تشرين ثاني ١٩٢٣م، تذاكر مجلس بلدية السلط (صورة) تعليمات وكشف أجور السيارات من السلط إلى باقي المناطق ، وصادق عليها ، ولأهميتها نوردها بنصها الأصلي كما يلي:

١- [من أراد أن يأخذ سيارة لأجل التنـزه بنسبة الساعة، فيدفع بأول ساعة ثلاثين، والثانية عشرين والتي تلي خمسة عشر قرشاً).

٢- الذي يستأجر سيارة على حسابه (سكارسه)[١١٦] لعمان، فالسائق مجبور أن ينتظره هناك ساعة، وإذا تأخر أكثر من الوقت المعين ، فالراكب مجبور أن يدفع للسائق على كل ساعة تأخر بها.

٣- إذا أراد شخص أن يستأجر سيارة على حسابه (سكارسه) فالأجار حسب الكشف التالي إلى المنـاطق التالية :-

صويلح، الحمّر، القحيص، عمان، المحطة، اليادودة، مأدبا، الشونة، الجسر ، أريحا، إربد، الكرك (أورد السجل قائمة بذلك) وأورد المجلس تعليمات تصل إلى ١٧ مادة هي :

١- تساق السيارات من السلط للشونة، الجسر، أريحا ومن السلط إلى صويلح، عمان، الحمّر، الفحيـص، وسائر الأماكن التي تأمر بها الحكومة، ولا يجوز سير السيارات بالأماكن الوعرة التي يصعب السير بها.

٢- لا يجوز إركاب أكثر من خمسة أشخاص بكل سيارة ، ويمكن لكل راكب أن يحمل معه مقدار خمسة كيلوات فقط.

٣- السيارات التي تأتي إلى السلط ، يجب أن تبات بالمحطة.

٤- السواق الذين ليس بيدهم شهادات، يمنعون من سوق السيارات فوراً.

٥- السيارات غير الصالحة للسير ، لا يجوز سوقها والإركاب بها.

٦- كل خمسة عشر يوماً تقايس السيارات، ويعطى للسائق جواز بالسير.

٧- السواق عند دخولهم إلى المخفر ، يطلب منهم البيانات التالية:

أ – رخصة سير السيارات.

ب–شهادة السائق.

جـ–شهادة معاينة السيارة، ومَنْ لا يوجد لديه هذه الشهادات ، توقف سيارته.

٨- أقل نقص بالسيارة ، يستوجب توقيفها وعدم سوقها.

٩- يجب على كل سائق أن يستعد لسوق سيارته ليلاً ونهاراً، وإذا حصل عطل بالسيارة، عليه أن يخـبر المخفر.

١٠- يجب وضع تعرفة ركوب السيارات على بللور السيارة.

١١- لا يحق للسائق أن يستوفي بدل الأجار أكثر من المعين بالتعرفة.

١٢- يجب على كل سائق أن يستصحب معه مقداراً كافياً من الزيت والبنـزين.

١٣- السماسرة لا يستوفوا من المستأجرين شيئاً أبداً.

١٤- على السماسرة أن يخزنوا بمحلهم بنـزين وزيت، ويعطوا بمقابل الثمن للسواق عند اللزوم، وعليـهم تسهيل سفر المسافرين .

١٥- مَن يخالف هذه التعليمات ، يغرّم ٢٥ قرشاً مصرياً حتى خمسة جنيهات مصري، وذلك ضمن صلاحيات الحاكم الإداري.

١٦- يعين درجة السير إلى الأماكن المختلفة بتعليمات خاصة نظراً لأحوال الطرق.

١٧- السواق مجبورون على انفاذ تعليمات المخافر والشرطة].

هذه التعليمات الصادرة بشكل رسمي ، تدارسها مجلس بلدية السلط وأقرها، وهي تمثل مرحلة جديدة في حياة القصبة، التي بدأت ترتبط بفلسطين وبقصبات شرقي الأردن والجوار، استناداً إلى هذه التعليمات.

هـ - خدمة إطلاق المدفع في رمضان:

ويُشير سجل المجلس ، إلى أن البلدية تلتزم بتهيئة مدفع رمضان، وتهيئ المواد اللازمة لذلك وتدفع التكلفة، وكانت أجرة المعلم الذي هيأ (قلل) المدفع ٢٤٠ قرشاً سنة ١٩٢٣م[١١٧].

ثانياً: متابعة النظافة في المرافق:

تشير قرارات المجلس إلى الالتزام بتعليمات (طبيب الحكومة) الذي يتابع أي أضرار بالصحة العامة في المرافق، ومنها المياه العادمة التي تخرج إلى الطريق العام وتغريم أصحابها[١١٨]، ومتابعة الأفراد الذين يطرحون الأقذار على الطريق العام[١١٩]، ومتابعة أصحاب الدكاكين الذين يربطون الحيوانات على أبواب دكاكينهم، ويطرحون الأقذار وأوساخ حيواناتهم على جانب الطريق العام، وتغريمهم[١٢٠]، وقد شهد شهر حزيران متابعة دقيقة، وتم تغريم المخالفين ممن يلقون الأقذار على الطريق العام[١٢١]. ويلفت الانتباه حالات خاصة ، منها نقع الجلود حول عين السلط العمومية، مما يؤدي إلى انتشار الروائح الكريهة والجراثيم المضرة، وبناء على تقرير طبيب الصحة ، تمّ منع نقع الجلود في عين السلط العمومية وإلغاء التزام عبد الفتاح الصاحب ، وطرح قلم نقع الجلود أمانة على حساب البلدية[١٢٢] ، وتغريم أحد أهالي قصبة السلط، لأنه ألقى جثة حماره في الطريق قرب الجسر[١٢٣] ، وتم أيضاً إلزام اللحامين في القصبة (بلبس قمصان بيضاء أثناء اشتغالهم، والاعتناء بنظافة دكاكينهم)[١٢٤]، ومتابعة المرضى الفقراء الذين لا عائل لهم، فبناء على تقرير طبيب الحكومة، تم تقديم صدقة من صندوق البلدية إلى مريض مصاب بسل الرئة وسلّ الكبد[١٢٥].

ورغم هذه المتابعة من قبل طبيب الصحة، إلاّ أن المجلس البلدي اعترف في إحد قراراته، بأن الأقذار تتراكم في القصبة، وأن الحيوانات المخصصة لنقل الأقذار غير كافية، لأن هناك ثلاث دواب تقوم بنقل الأقذار خارج القصبة، وحمار رابع استأجره المجلس لهذا الغرض، وقد اتخذ المجلس قراراً يحمل رقم ٧٨ في الثاني من حزيران ١٩٢٣م، بشراء حمار رابع ، ودفع ثمنه من صندوق البلدية، لزيادة العناية بنظافة القصبة[١٢٦].

ثالثاً : متابعة التنويرات في القصبة:

يتم عادة تلزيم إنارة القصبة بالقناديل إلى (ملتزم التنويرات)[١٢٧]، على أن يكلف ضابط قسم الأمن الداخلي، ومفتش البلدية وجاويش البلدية، بمهمة المتابعة، والتأكد من إنارة جميع القناديل. ويبدو أن مجلس بلدية السلط تابع هذه المهمة بشكل مقبول، ففي ١٩٢٣/٣/١٠م ، صدر قرار بتغريم (ملتزم التنويرات) مبلغ خمسين قرشاً جزاءً نقدياً، وفقاً للمادة ٢٥٤ من قانون الجزاء، والمادة ٦٥ من قانون البلدية، إذ إنه كرّر هذه المخالفة من قبل، وخالف (الشرطنامة) المعطى له من دائرة البلدية، إلاّ أن أعضاء المجلس اعترضوا على القرار، وبيّنوا أن (شدة الرياح هي التي أطفأت القناديل، و لم يبق منها غير عشرة قناديل مضاءة..) في تلك الليلة (٧ مارس ١٩٢٣م) ، وفي ليلة ١٩٢٣/٣/٢٥م، أعاد ضابط الأمن الداخلي الحاج أحمد أفندي، تقديم تقرير جديد، بحق (ملتزم التنويرات) الذي لم يقم ليلة ١٩٢٣/٣/٢٤م بإنارة كل القناديل[١٢٨]، وتم بناء عليه تغريم الملتزم خمسين قرشاً جزاءً نقدياً ، وتكرّر الأمر مرة ثالثة، إذ إن مفتش البلدية، قدّم تقريراً بحق ملتزم التنويرات إبراهيم الحسن، بأنه مقصر في إضاءة القصبة حسب الشروط[١٢٩].

كان من واجب المجلس البلدي أيضاً ، متابعة أوضاع القناديل واستبدال المكسور منها، وتغريم المتسببين بكسرها أو إتلافها، وقد أشار القرار رقم ١٩٩ إلى شراء قناديل جديدة[١٣٠]، في حين تابع القرار ٢٤١ موضوع تقرير (متعهد اللوكسات) [١٣١] السيد جميل، الذي أشار فيه إلى وجود لوكس مكسور في وادي الأكراد، وأنه يعرف المتسبّب في الكسر، وتمت متابعة الفاعل وتغريمه مبلغ ٧٠ قرشاً مصرياً، ثمن اللوكس المكسور، بعد التأكد من ثبوت التهم عليه، بسماع شهادات الحضور[١٣٢]، وتم فيما بعد تغريم الشهود بدفع مبلغ ٢٥ قرشاً مصرياً لكل شاهد، لقناعة المجلس بعلاقتهم بعملية كسر اللوكس [١٣٣].

رابعاً : متابعة أحوال الطرق والأبنية في القصبة:

في ١٣ شباط ١٩٢٣م، صادق المجلس على تسديد مبلغ ألفي قرش مصري من صندوق البلدية، إلى ناظر الجامع الكبير ، ثمناً للحجارة التي أخذتها البلدية ، من حجارة المسجد وقيمتها ٢٥٠٠ قرش سوري (لتعمير

الطرق)[١٣٤] ، وطلب المجلس تحويل المبلغ من القرش السوري إلى المصري، هذه الإشارة إلى قيام البلدية بواجبها في رصف الطرق لم تتكرر في السجل ، وكانت غالبية القرارات تتمثل في مراقبة الاعتداءات على الطرق، ورفع الانقاض، وتوسيع الطرق الضيقة، ومتابعة الأبنية الآيلة للسقوط، ولا شك بأن توسيع الطرق والعناية بها، جاء نتيجة لدخول السيارات إلى القصبة ، فقد تم اتخاذ قرار بتوسيع الطريق الذي يمرّ على موقف البلدية وأسواق الحمام (..وعقد ظهر القبو العمومي مقدار ثلاثة أمتار ، وضمه إلى الطريق العمومي، حتى تكون سهلة لمرور أوتومبيلات..)[١٣٥] على الرغم من أن هذا المحل أصلاً، هو (موقف عمومي لبياعي الخضار..)

تشكل غالبية القرارات متابعة المجلس البلدي للاعتداءات على الطرق، مثل إلقاء الأنقاض والحجارة على الطريق العمومي[١٣٦]، إضافة إلى توسيع الطرق الخطرة، واستيفاء المصاريف من أصحاب البيوت المجاورة[١٣٧] ، أو رصف طرق جديدة[١٣٨]، زيادة على هدم الدور المخالفة لشروط البناء، والتي يتوسع أصحابها على حساب الطريق العام[١٣٩]، وعادة ما كان أعضاء المجلس البلدي يقومون بتعيين هيئة كشف مع معلم بناء، في بداية فصل الشتاء، للكشف على البيوت الآيلة للسقوط[١٤٠]، ويبدو أن البلدية كانت تقوم بإصلاح المناطق الآيلة للسقوط، عند رفض أصحابها الالتزام، وتغريمهم التكاليف[١٤١]، يذكر القرار رقم ٢١ أنه تمّ تلزيم معماري بمهمة الإصلاح، ودفع المبلغ له على قسطين، الأول عند بداية العمل ، والثاني عند إتمامه، على أن يكون الشيد والحجارة على البلدية[١٤٢]، ويرتبط بهذه المهام قيام البلدية بمنح رخص البناء في القصبة.

خامساً: منح رخص البناء:

يحفل سجل القرارات البلدية، باستدعاءات أهالي القصبة، للحصول على رخص لإجراء تصليحات أو إضافات على أبنيتهم وأملاكهم، وذلك بإنشاء غرف جديدة أو أسوار أو فتح شبابيك أو أبواب، ويلفت انتباهنا أن بعضهم حدّد صفة الغرفة المراد بناؤها بأنها (خشّة) أي غرفة متواضعة، وأن المجلس البلدي أعفى أصحابها من الرسوم، ويعود تاريخ كل هذه الاستدعاءات إلى الفترة الواقعة ما بين شهري آذار وأيلول من سنة ١٩٢٣م[١٤٣]، وهو أمر مبرر بسبب استغلال فصلي الربيع والصيف، لإجراء الاصلاحات والإضافات المطلوبة على الأبنية والأملاك.

كانت الآلية المتبعة هي تقديم صاحب الملك استدعاء للمجلس البلدي، وتتم دراسته وتعيين لجنة للكشف من أعضاء المجلس واستيفاء الرسم المطلوب بعد الكشف (الرابور)، وكان المجلس يعفى أحياناً بعض المحتاجين من الرسوم (بدون رسم لأنه فقير الحال)[١٤٤]، وتتفاوت الرسوم حسب طبيعة الرخصة، ويمكن قراءة الوضع

الاقتصادي والاجتماعي في القصبة، برصد حركة العمران وحجمها وطبيعتها من خلال قـــرارات المجلـس، وبصورة عامة، فقد توقفت استدعاءات وطلبات البناء والإصلاح في أشهر الشتاء، وربما كان لرداءة الأوضـاع الزراعية دوره في ذلك.

سادساً : استيفاء الرسوم:

استناداً إلى البند الخامس من نظام البلديات العثماني[١٤٥] تم تحديد إيرادات البلدية من الرسوم عن الإنشاءات والتعميرات.. والأموال التي تحققها البلدية من الخدمات التي تؤديها..وحاصلات الجزاء النقدي..) وابتـــداء ، فإن البلديات لا تأخذ ضرائب وإنما تحصّل الرسوم فقط، ويورد السجل مجموعة من هذه الرســوم حسـب الأصول، ويلفت انتباهنا أن المجلس استحدث رسماً جديداً في ١٩٢٣/٣/٨م، وورد في القرار رقــم ٢٢٧ (ان المجلس البلدي رأى من المناسب إحداث رسم جديد يقوم بمنافع صندوق البلدية، على كل سند كفالة يصـدق من دائرة البلدية، يدفع صاحبه خمسة قروش رسم التصديق)[١٤٦] وكانت قرارات التغريم تتم استناداً إلى قــانون الجزاء وقانون البلدية، وترفع إلى سعادة الحاكم الإداري لأجل التنفيذ[١٤٧]، وتدفع عادة بالقرش المصري، وقــد ورد استخدام القرش السوري أحياناً في المعاملات[١٤٨]، وكانت البلدية تستوفي رسوماً عن خدماتهـا حسـب الأصول، فعندما تمّ مثلاً إعطاء رخصة لاثنين من أهالي القصبة، لفتح (أوتيل للمنام وكراج) أخذت البلديـة مائة قرش لمدة عام عند منحهم الرخصة[١٤٩]، واستوفت البلدية رسوماً مقابل تصليح الطرق، أو إجراء الكشـف (الرابور) على الأملاك ، التي يتقدم أصحابها باستدعاءاتهم إلى البلدية، وعادة ما كان أعضاء البلدية هم الذيـن يتم تكليفهم بالكشف ، ويحصلون على الرسم، ومن الأمور الملفتة للانتباه ، أن المجلس البلدي في السلط ، قرّر الحجر على منقولات بعض الأشخاص ممن لم يدفعوا الرسوم المطلوبة منهم، بدل تصليح طريق الجدعة وهــدم دار الرزوق، ووصفهم بأنهم (أصبحوا متمردين) وكان الحجز على موجودات بيوتهم مـــن (نحـاس وفـرش وحبوب وحيوانات) وتمّ تقديم مضبطة إلى عطوفة الحاكم الإداري (ليصدر الأمر لرئاسة ومأموريـة إجـراء السلط، لأجل التنفيذ، عملا بنص المادة ٤٠ من قانون البلدية)[١٥٠]، وكل هذه الرسوم تســجل في صنـدوق الواردات حسب الأصول ، ومنها (رسم الطرود والمحازيم)[١٥١] التي تشرف البلدية على تلزيم من يقــوم بهـذه المهمة[١٥٢]، ويذكر أن البلدية طرحت تلزيم (الطرود والمحازيم) في شهر آيار ١٩٢٣م، لكنها لم تتلق أية عـروض بهذا الخصوص، فاضطرت إلى تفويض موظفي البلدية، وتعيين رئيس الجلاوزة وآذن البلدية لجباية الرسم (علـى أن يسجل يومياً بدفتر، ويقابله بالقيد مع جُباة القلم)[١٥٣].

ومن الرسوم التي تحصلها البلدية رسم داخلي يدفعه (المكارية) الذين يحضرون من القدس ويمرون بالطريق السلطاني[١٥٤]، وكان بعض هؤلاء المكارية (يأتون من غير طريق، لتهريب البضاعة وعدم دفع رسم داخلي)، وكذلك دفع (محافظو الكروم) رسماً للبلدية، مقابل حصولهم على رخصة تخولهم حق المحافظة على كروم أهلي القصبة[١٥٥]، ودفع أصحاب الأملاك من طواحين وبساتين، ودور ودكاكين عند بداية السنة الجديدة وحصولهم على (سندات كونتراتو)، رسماً سنوياً[١٥٦]، وكان يجب على القادمين إلى القصبة من أصحاب الحرف والمهن دفع رسوم مقابل السماح لهم بالعمل، فقد دفع بهلوان مصري رسماً، (لأجل اللعب على الحبال)[١٥٧]، ويبدو أن الرسوم التي تتحقق لصندوق البلدية كافية لدفع رواتب الكاتب وأمين الصندوق، ولتقديم الصدقات للفقراء والمرضى والمحتاجين من المساجين[١٥٨].

مهام أخرى للبلدية:

ومن المهام التي ذكرها السجل، متابعة البلدية للساحات العامة، ومنع إيقاف الأغنام فيها[١٥٩]، ومنع التعدي على المزروعات[١٦٠]، سواء للأشخاص، أو بتخريبها من قبل الحيوانات، حيث كان يتم احتجاز الأغنام والأبقار التي تتعدى على المزروعات، في خان البلدية[١٦١]، وهي مهام مكملة للواجبات السابقة، علماً بأن البلدية تقوم بتلزيم الخان بصورة دورية.

قراءة في الواقع الإداري والاجتماعي في القصبة من خلال السجل:

يمكن للدارس أن يقرأ واقع القصبة الإداري والاجتماعي من خلال قرارات البلدية، فقد ورد في السجل ذكر لمرافقها ومنها طريق الجدعة[١٦٢]، والطريق العمومي[١٦٣]، ومحلة الأكراد[١٦٤]، ومحلة العبدالات[١٦٥]، وحارة الحدادين قرب المستشفى[١٦٦]، وحارة الجدعة[١٦٧]، وعين السلط العمومية[١٦٨]، وعين السبيل[١٦٩]، والجامع الجديد[١٧٠]، ودير اللاتين[١٧١]، ودير البروتستانت[١٧٢]، ومدرسة دير الروم[١٧٣]، والمدرسة التجهيزية[١٧٤]، وموقف البلدية[١٧٥]، وموقف عموم بائعي الخضار[١٧٦]، وممر الأوتومبيلات[١٧٧]، وسوق الحمام[١٧٨]، وسوق الإسكافية[١٧٩]، والمستشفى[١٨٠]، ومحاجر السلط ووادي شعيب[١٨١]، ومغارة الصيادين في الطريق العمومي[١٨٢]، وبابور منصور المعشر[١٨٣]، والأفران[١٨٤]، وقبو ماء عند عبد أبو قورة[١٨٥]. هذه المرافق التي ذكرها سجل القرارات، تعطي تصوراً أوضح لوضع القصبة في مطلع عهد الإمارة، إذا ما درست جنباً إلى جنب مع المصادر الأخرى، وبخاصة دفاتر الطابو، وتستكمل الصورة السابقة التي أشرنا إليها عند قراءتنا للمرافق في القصبة في أواخر أيام العهد العثماني، وتساعدنا على فهم الدور الذي لعبته البلدية في القصبة في هذه المرحلة لتأسيس العمل المؤسسي في

وتساعدنا على فهم الدور الذي لعبته البلدية في القصبة في هذه المرحلة لتأسيس العمل المؤسسي في المجتمع الأردني الحديث.

واستكمالاً لقراءة المكان في السجل، لا بد من إعطاء تصور واضح للإدارة وأصحاب المواقع الإدارية وصانعي القرار، فضلاً على استقراء المهن وتحليل دلالاتها، وابتداء ، فإن توسيع السرايا (بيت الحكومة)[١٨٦] ، دليل على حاجات إدارية مستجدة مع مطلع عهد الإمارة، وقد ذكر السجل رئيس المستشارين الأفخم[١٨٧]، وعطوفة المستشار الملكي[١٨٨]، والحاكم الإداري (عطوفة الحاكم الإداري أو سعادة الحاكم الإداري)[١٨٩] ووكيل الحاكم الإداري[١٩٠]، وقائد مقاطعة السلط[١٩١]، وقائد المركز[١٩٢]، ورئيس محكمة بداية السلط[١٩٣]، ومأمور المصرف الزراعي[١٩٤]، ومأمور الإجراء[١٩٥] ، ومأمور الكحول[١٩٦]، وضابط قسم الأمن الداخلي[١٩٧]، ومدير الزراعة[١٩٨]، ومأمور السجن[١٩٩]، ووكيل محاسب السلط[٢٠٠]، ومفتش الخراج[٢٠١]، وطبيب الحكومة[٢٠٢]، ودائرة النفوس[٢٠٣] ، وناظر الجامع[٢٠٤].

أما في نطاق البلدية نفسها، فقد وردت الإشارة إلى وكيل البلدية السيد محمد نظمي عبد الهادي[٢٠٥]، وأمين صندوق البلدية إبراهيم السلامة[٢٠٦]، وكاتب أعشار البلدية فرحان قعوار[٢٠٧]، وكاتب البلدية السابق إبراهيم الجرار[٢٠٨]، ومفتش البلدية طعمة الياس[٢٠٩]، وجاويش البلدية عبد الرحمن[٢١٠]، إضافة إلى متعهد رسم الطرود والمحازيم عبد الرحيم العمد[٢١١]، وملتزم التنويرات إبراهيم الحسن[٢١٢]، ومتعهد الإنارة[٢١٣] وملتزم الجلود عبد الفتاح الصاحب[٢١٤]، وملتزم خان البلدية حمدان البديوي[٢١٥]، ومتعهد اللوكسات السيد جميل[٢١٦]، وملتزم جباية قسم البلدية أو ملتزم الباج[٢١٧].

أما المهن التي وردت في السجل ، فتبين بوضوح طبيعة الحياة في القصبة، ويبدو ابتداء العناية الكبيرة بالعمارة وازدهارها ، حيث وردت أسماء العديد من معلمي العمار والمعماريين والنجارين والدهانين ، ومنهم ؛ المعماري محمد الجرار[٢١٨]، والمعماري الياس السرياني[٢١٩]، والمعماري الحاج محمود غزالة[٢٢٠] ، والمعماري سالم اليعقوب[٢٢١]، والمعماري عبد الله السيد[٢٢٢]، والمعماري عبد الله المصري[٢٢٣]، والمعماري راشد الأدهم[٢٢٤]، والمعلم رجا المصطفى[٢٢٥]، والدهان فهمي الذهبي[٢٢٦]، والجندي زكي حماد المصري[٢٢٧]، والجندي سلمان المصطفى من طوباس[٢٢٨]، وأحد الأذنة بدائرة النفوس (ذكر السجل بأنه يحسن القراءة والكتابة)[٢٢٩] ووكيل البلدية السيد محمد نظمي عبد الهادي[٢٣٠]، ومعلم البهلوان الحاج عبده المصري[٢٣١].

وحفل السجل بذكر أسماء اللحامين[٢٣٢]، وبائعي الخضار[٢٣٣] ،وتجار الأغنام[٢٣٤]، والمكارية أصحاب القوافل الذين يحضرون من القدس[٢٣٥]، زيادة على (أصحاب الأتومبيلات)، ويبدو أن عددهم كان مقبولاً ، لدرجة انه تم فتح كراج لتصليح وتأمين حاجات أصحاب السيارات[٢٣٦] ، إضافة إلى محافظي الكروم، وكانت أجرهم عن

قيامهم بالمحافظة على الكروم محددة (الكرم الصغير صاع زبيب، والمتوسط ٣ صاعات، والكبير أربع صاعات[٢٣٧]) ويلفت انتباهنا ورود استدعاء من (رشدي باشا الصفدي) وهو أحد أهالي دمشق الشام، وتبعيته (أصلاً من الشرق العربي) وهو مقيم بمصر، وقد تقدم بطلب إلى مجلس بلدية السلط، لتأسيس معمل في السلط (لأجل تحويل العنب إلى مواد روحية وسبيرتو، وتصديره إلى الخارج والداخل)، وقد تم منحه الرخصة ، لأن في ذلك (منفعة عمومية لأهالي القصبة[٢٣٨])، إذ إن محصول العنب كبير وممتاز ورخيص، وقد تم تقدير كيلو العنب لسنة ١٩٢٣م بـ ١٠ بارات مصرية[٢٣٩]، وهذه الوفرة تمثل إمكانية جيدة لإقامة مثل هذا المعمل ، كما يلفت انتباهنا ورود ذكر لامرأة لها دكان[٢٤٠] في سوق السلط هي روجينا بنت داؤود النجار، وهي ملاحظة لها أهميتها في مطلع عهد الإمارة.

إن عدد الحرفيين والمهنيين كبير في القصبة، لدرجة أنه تم تعيين عضو من قبل الحاكم الإداري لدراسة اعتراضات أصحاب المهن والحرف[٢٤١]، وهو مؤشر على فعالية القصبة الاقتصادية والاجتماعية منذ أواخر أيام العهد العثماني.

الخلاصة:

هذه محاولة لدراسة جزئية ، تتناول قصبة السلط في زمن محدود جداً، وفي مرحلة انتقالية، هي مرحلة التأسيس في مطلع عهد الإمارة، وربما كانت قيمة هذا التوجه ، تنطلق من تناولنا لمصدر جديد لم يدرس من قبل، هو سجل قرارات بلدية السلط، هذا المصدر يعطي فرصة للقراءة المعمقة لجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في القصبة، ويساهم في إغناء الدراسات التي سبقت لقصبة السلط، ويسندها ، ويسمح بالمعرفة المتوازنة والشاملة.

[١] يستخدم السجل التاريخ الميلادي فقط، وسنلتزم بما أورده ، ونستخدم التاريخ الميلادي.

[٢] راجع: جورج فريد طريف ، السلط وجوارها (١٨٦٤-١٩٢١م) منشورات جامعة آل البيت وبنك الأعمال، عمان، ١٩٩٤م، وأشار طريف إلى استخدامه للسجل مرة واحدة، ولكنه لم يدرسه لأنه خارج إطار دراسته التي تتوقف سنة ١٩٢١م، وانظر أيضاً : محمد عبد القادر خريسات، قصبة السلط، دراسة عمرانية بشرية من خلال سجلات المحاكم الشرعية (١٢٩٩هـ/١٣٤٥هـ/١٨٨١م-١٩٢٦م) مجلة دراسات، م١٣، عدد رابع ، الجامعة الأردنية، عمان، نيسان ١٣٠٦هـ/١٩٨٦م، انظر أيضاً :خريسات ، التعليم في السلط (١٨٥٠-١٩٢٦م) دراسات/ م١٤، ع٥، الجامعة الأردنية ، عمان ١٩٨٧م.

[٣] تبعد قصبة السلط حوالي ٢٨ كيلو متراً غربي عمان و ٢٤٠ كيلو متراً جنوبي دمشق ، راجع :المقتبس عدد ٥٥٧، في ٢٦ كانون أول ١٩١٠م، ص١، وانظر أيضاً : سالنامة ولاية سورية ١٢٩٩هـ/١٨٨١م، ص٢٣٤-ص٢٣٥.

[٤] راجع: محمد عدنان البخيت ، نوفان رجا الحمود، دفتر مفصل لواء عجلون (طابو دفتري٩٧٠) دراسة وتحقيق، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ١٩٩٠م ، وسنشير إليه لاحقاً هكذا : البخيت والحمود، دفتر مفصل ٩٧٠، وانظر أيضاً : محمد عدنان البخيت ونوفان رجا الحمود، دفتر مفصل لواء عجلون (طابو دفتري ١٨٥) عائد لسنة ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م، (دراسة وترجمة وتحقيق) منشورات الجامعة الأردنية، عمان ١٩٩١م، وسنشير إليه لاحقاً هكذا، البخيت والحمود ، دفتر مفصل ١٨٥.

[٥] البخيت والحمود، دفتر مفصل ٩٧٠، ص٢٧.

[٦] البخيت والحمود ، دفتر مفصل ١٨٥، ص٤٤.

[٧] البخيت والحمود، دفتر مفصل ٩٧٠، ص٤٢.

[٨] Eugen Lawrence Rogan, Al-Salt, *Jabal Ajlun, and the Advent of Direct Ottoman Rule*, The 1869 Joarnal, Travel of F. A. Klein, مجلة دراسات م١٥، ع٧، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٨م، وسنشير إليه لاحقا هكذا: Rogan, *The 1869 Travel*.

[٩] Ibid, P. 39.

[١٠] Conder C. R., Heath and Moab, 3rd, Ed., New york, MacMillian. Co, 1822 وسنشير إليه لاحقا هكذا: Conder, Heath and Moab.

[١١] Ibid, P.39.

[١٢] Tristram, H.B., A *Journal of Travels in Palestine*, London, 2nd Edition, Society for Promoting Christian Knowledge, 1866. وسنشير إليه لاحقاً هكذا:
Tristram, Travels in Palestine.

[١٣] Ibid , P. 159.

[١٤] Burkhardt , J.L. *Travels in Syria and the Holyland, London, 1822* ونشير إليه لاحقاً هكـــذا:
Burkhardt, Travels in Syria.

[١٥] Ibid, PP. 348-349.

[١٦] راجع بخصوص قلعة السلط، حنان الكردي، القلاع الأثرية في الأردن، وزارة السياحة والآثـــار، عمـــان، ١٩٧٤م، ص٢٨.

[١٧] Rogan, *The 1868 Travel* , p. 39.

[١٨] البشير ، عدد ٩٨١، سنة عشرون، في أيلول ١٨٨٩م، بيروت، ص٢.

[١٩] المقتبس ، عدد ١٢٥٨، في ٢٩ شعبان ١٣٣١هـ/٤ آب ١٩١٣م، سنة رابعة ، دمشق، ص٢.

[٢٠] البشير ، عدد ٩٨١، محرم ١٣٠٦هـ/١٨٨٩م، بيروت ، ص٢.

[٢١] البشير ، عدد ١٠٥٧، سنة ٢٤، في ٢٥ كانون ثاني ١٨٩٣م، بيروت، ص٣.

[٢٢] البخيت والحمود ، دفتر مفصل ٩٧٠/ ص٢٧ وانظر : سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م، ص٦.

[٢٣] سالنامة ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م، وانظر: *Burckhardt, Travels in Syria,* pp. 248-249.

[٢٤] جورج طريف، السلط وجوارها، ص٣٢٣.

[٢٥] ن.م.، ص٣٢٩-ص٣٤٣.

[٢٦] انظر: سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص١٨٠. ويقع قرب كنيسة الروم الارثوزوكـــس, جورج طريف, السلط وجوارها, ص٣٤٦.

[٢٧] سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، ص٣٤٨-ص٣٤٩.

[٢٨] استعنا بإحصاءات الباحث جورج طريف، السلط وجوارها، ص٥٥٨.

[٢٩] سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، ص٣٢٧، وانظر أيضاً سالنامة ولايـــة ســـورية لســـنة ١٣١٧هـ/١٨٨٩م.ص٣٦٦.

٣٠ Libbeyand Hoskins, *The Jordan Vally*, Petra (1-2 vol.) New York, 1905,v.1 p.240.

٣١ سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، ص٣٤٩.

٣٢ سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، ص٣٤٩.

٣٣ سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، ص٣٤٨، وهي قسمان ، الأولى تقع جنوبي مدينة السلط على تل الجادور والثانية إلى الجنوب منها، جورج طريف ، السلط وجوارها، ص ص ٥٠-٥١.

٣٤ جورج طريف ، السلط وجوارها ، ص٤٧١-ص٤٧٣.

٣٥ خريسات ، السلط دراسة عمرانية، دراسات، م١٣، ع٤، ص٧٢. جورج طريف, السلط وجوارها, من ص٢٣٨-٢٤٥.

٣٦ ن.م.، ص٧٣.

٣٧ سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، ص٣٤٦-ص٣٤٩.

٣٨ العاصمة (مجلد١-٢) جمع وإعداد هند أبو الشعر ، محمد الأرناؤوط، سلطي الشخاترة، إشراف محمد عدنان البخيت، منشورات جامعة آل البيت /١٩٩٨م.

٣٩ العاصمة، عدد أول، الاثنين في ١٧ جمادى الأول ١٣٣٧هـ/١٧ شباط ١٩١٩م، سنة أولى ، ص٥.

٤٠ العاصمة، عدد ٢١، الاثنين في ٢٨ رجب ١٣٣٧هـ/٢٨ نيسان ١٩١٩م، سنة أولى، ص٣.

٤١ ن.م.، ص٧.

٤٢ العاصمة، عدد ٢٦، السبت، في ١٧ شعبان ١٣٣٧هـ/١٧ أيار ١٩١٩م، سنة أولى ، ص٤.

٤٣ العاصمة، عدد ٦٦، الاثنين في ١٧ محرم ١٣٣٨هـ/١٣ تشرين أول ١٩١٩م، سنة أولى ، ص٤.

٤٤ العاصمة، عدد ثاني ، الخميس في ٢٠ جمادى الأولى ١٣٣٧هـ/٢٠ شباط ١٩١٩م، سنة أولى ، ص٥.

٤٥ العاصمة، عدد ثالث ، الثلاثاء، في ٢٥ جمادى الأولى، ١٣٣٧هـ/٢٥ شباط ١٩١٩م، سنة أولى ، ص٦.

٤٦ العاصمة ، عدد ٢٥، الاثنين ، في ١٢ شعبان ١٣٣٧هـ/١٢ أيار ١٩١٩م، ص٦.

٤٧ العاصمة، عدد ٤٣، الخميس، في ١٩ شوال ١٣٣٧هـ/١٧ تموز ١٩١٩م، سنة أولى ، ص٨.

٤٨ العاصمة، عدد ٥٠، الخميس ، في ١٨ ذي القعدة ١٣٣٨هـ/١٤ أغسطس ١٩١٩م، سنة أولى ، ص٢.

٤٩ العاصمة، عدد ١٠، السبت في ٢٠ جمادى الثانية ١٣٣٧هـ/٢٢ آذار ١٩١٩م.

٥٠ الدستور ، ج١، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، المطبعة الأدبية ، بيروت، ١٣٠١هـ، والفصل السابع المعدل، انظر :ص٤٣٦-ص٤٣٨، والفصل السابع ص٤١٨-ص٤٢١، وراجع مادة : *"Baladiyya"* R.L.Hill, E.I.vol.I. pp. 975-976 .

[٥١] بيان مجلس المبعوثان، جريدة البشير ، عدد ٩٣١، في ١ ذي الحجة ١٣٠٥هـ/٨ آب ١٨٨٨م، بيروت، ص٢.

[٥٢] الدستور ، م١، ص٤٢١.

[٥٣] سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م، ص١٢٣.

[٥٤] سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، ص٢٢٩.

[٥٥] سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، ص٢٣٥.

[٥٦] البشير ، عدد ١١٠، في ٣١ كانون ثاني ١٨٩٤م، بيروت ، ص٣.

[٥٧] راجع : البشير ، عدد ١٤٤٨، بيروت، ص٢.

[٥٨] المقتبس ، عدد ٩٥، في ٢٠ ربيع أول ١٣٢٧هـ/١٠ نيسان ١٩٠٩م، دمشق ، ص٤.

[٥٩] المقتبس ، عدد ٣٤٣، في ٣ ربيع ثاني ١٣٢٨هـ/١٣ نيسان ١٩١٠م، دمشق ، ص٣.

[٦٠] الكلمة معربة عن Report الانجليزية.

[٦١] نلتزم بإيراد النص بحذافيره ، دون أن نصحح الأخطاء اللغوية ، عند تناولنا لاقتباسات من نصوص القرارات.

[٦٢] قرار رقم ٢٣٦ في ١٩٢٣/٣/١٥م.

[٦٣] الأب أنستاس ماري الكرملي البغدادي، النقود العربية وعلم النميات، المطبعة العمومية ، القاهرة ، ١٩٣٩م، ص١٧٤.

[٦٤] قرار رقم ١١٢، تاريخ ١٩٢٣/٦/٣٠م.

[٦٥] قرار رقم ٢١١، تاريخ ١٩٢٣/١٠/٢٨م.

[٦٦] لحم الربوبة : الشاه الربوبة أي التي تربى في البيت، انظر : المعلم بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٣م، مادة (رَبَب) ص٣١٩، وانظر : أنيس فريحة، معجم الألفاظ العامية (جمعها ونشرها وردها إلى أصولها أستاذ اللغات السامية في الجامعة الأمريكية، بيروت) راجع ص٦٢، مادة (ربرب) أي سمن.

[٦٧] قرار رقم ٢٨١، تاريخ ١٩٢٣/١٢/١٠م.

[٦٨] قرار رقم ٣٤٩، تاريخ ١٩٢٣/٢/١م.

[٦٩] قرار رقم ٢٤٦، تاريخ ١٩٢٣/١١/٢٥م.

[٧٠] قرار رقم ٢٤٥، تاريخ ١٩٢٣/٣/٢٥م.

[٧١] قرار رقم ٣٠، تاريخ ١٩٢٣/٤/٢٥م.

[٧٢] قرار رقم ٧٢، تاريخ ١٩٢٣/٥/٢٣م.

[٧٣] قرار رقم ٧٩، تاريخ ١٩٢٣/٦/٤م.

[٧٤] قرار رقم ١٨٠، تاريخ ١٩٢٣/٩/٢٥م.

[٧٥] قرار رقم ٢٨١، تاريخ ١٩٢٣/١٢/١٠م.

[٧٦] قرار رقم ٣١١ ، تاريخ ١٩٢٤/١/٥م.

[٧٧] قرار رقم ٣٤٩، تاريخ ١٩٢٤/٢/١م.

[٧٨] قرار رقم ١٢٣، تاريخ ١٩٢٣/٧/١١م.

[٧٩] أصغر وحدة في العملة العثمانية، وكل ٤٠ بارة تساوي قرشاً، راجع : هند أبو الشعر، إربد وجوارها (ناحية بني عبيد) ١٨٥٠-١٩٢٨م، ص٤٤٣.

[٨٠] قرار رقم ١٢١ تاريخ ١٩٢٣/٧/١١م.

[٨١] قرار رقم ٢٤٩، تاريخ ١٩٢٣/١١/٤م.

[٨٢] قرار رقم ٢٤٩، تاريخ ١٩٢٣/١١/١٤م.

[٨٣] قرار رقم ٣٤٩، تاريخ ١٩٢٣/٢/١م.

[٨٤] قرار رقم ٢٤٩ تاريخ ١٩٢٣/١١/١٤م.

[٨٥] قرار رقم ٣٤٩، تاريخ ١٩٢٤/٢/١م.

[٨٦] قرار رقم ٢٤٩، تاريخ ١٩٢٣/١١/١٤م ورقم ٣٤٩ تاريخ ١٩٢٤/٢/١م.

[٨٧] قرار رقم ٣٤٩، تاريخ ١٩٢٤/٢/١م.

[٨٨] قرار رقم ٤٣ ، تاريخ ١٩٢٣/٥/٣م.

[٨٩] قرار رقم ٥٧ تاريخ ١٩٢٣/٥/١٣م.

[٩٠] التين الديفوري: ما سبق غيره بأيام في النضج ومن ثم الثمن، وهو من كلام العامة، انظر : بطرس البستاني، محيط المحيط، مادة (ديفور) ص٢٨٤، والتعبير مستخدم في السلط حتى يومنا هذا، ويعني التين في أول موسمه، حيث يقوم الأهالي بدهنه بالزيت، ويمتاز بسعره المرتفع.

[٩١] قرار رقم ١٠٦، تاريخ ١٩٢٣/٦/٢٧م.

[٩٢] قرار رقم ١١١، تاريخ ١٩٢٣/١١/٢٨م.

[٩٣] قرار رقم ٢٨١، تاريخ ١٩٢٣/١٢/١٠م.

[٩٤] قرار رقم ١٥٠، تاريخ ١٩٢٣/٩/٥م.

[٩٥] قرار رقم ٢٥٤، تاريخ ١٩٢٣/١١/٢١م.

[٩٦] قرار رقم ٢٢٢، تاريخ ١٩٢٣/١١/١م.

٩٧ قرار رقم ١٤٣، تاريخ ١٥/٧/١٩٢٣م.

٩٨ قرار رقم ٢٣٦، تاريخ ١٥/٣/١٩٢٣م.

٩٩ قرار رقم ١١٠، تاريخ ٢٨/٦/١٩٢٣ ورقم ١١٣، تاريخ ٣٠/٦/١٩٢٣م.

١٠٠ قرار رقم ٥، تاريخ ٤/٤/١٩٢٣م.

١٠١ عملة استخدمت زمن السلطان عبد المجيد والبرغوث الكبير (أبو المية) وهو نصف العشرة، والبرغوث الصغير (أبو الخمسين)، راجع: إبراهيم العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، نشر وتعليق قسطنطين الباشا المخلصي، صيدا، ١٩٣٦م، ص١٥٣-١٥٤.

١٠٢ قرار رقم ١٩٩، تاريخ ١١/١١/١٩٢٣م.

١٠٣ قرار رقم ٣١٠ تاريخ ٥/١/١٩٢٤م.

١٠٤ قرار ٥٠ تاريخ ٧/٥/١٩٢٣م.

١٠٥ قرار ٧١ ، تاريخ ٢٣/٣/١٩٢٣م.

١٠٦ قرار رقم ٦ ، تاريخ ٥/٤/١٩٢٣م.

١٠٧ قرار رقم ٢١٤، تاريخ ٢٩/١٠/١٩٢٣م.

١٠٨ قرار رقم ٢١٣/تاريخ ٢٩/١٠/١٩٢٣م.

١٠٩ قرار رقم ١٠٠ ، تاريخ ٢١/٦/١٩٢٣م.

١١٠ قرار رقم ١٣٢، تاريخ ١٥ آب ١٩٢٣م.

١١١ أوتومبيل: Otombil : لفظة فرنسية دخلت إلى اللغة التركية زمن العثمانيين وتعني السيارة، وقد تسربت من بعد إلى اللغة العربية : راجع: Turk Dil Kurumu, Turkce Sozluk. Ankara, 1998, Vol.2 p.1704 وقد استعنا بالزميل الدكتور فاضل بيات / قسم التاريخ بجامعة آل البيت للترجمة من القاموس التركي.

١١٢ قرار رقم ١٥٢، تاريخ ١ أيلول ١٩٢٣م.

١١٣ قرار رقم ١٠٠ ، تاريخ ٢١/٦/١٩٢٣م.

١١٤ قرار رقم ٨٠، تاريخ ٧/٦/١٩٢٣م.

١١٥ قرار رقم ١١٩، تاريخ ٥/٧/١٩٢٣م.

١١٦ سكارسه: تستخدم في العامية بمعنى (خصوصي) لم أعثر عليها في القواميس المذكورة (معجم الألفاظ العامية، أو القواميس التركية أو الإنجليزية) والأرجح انها نقلت إلى العربية عن طريق الإيطالية.

١١٧ قرار رقم ٦ ، تاريخ ٥/٤/١٩٢٣م.

[١١٨] قرار رقم ٢٤١ ، تاريخ ١٩٢٣/٣/١٩م، وقرار رقم ٢١٠ ، تاريخ ١٩٢٣/١١/٢٨م، وقرار رقم ٢٨٣ ، تاريخ ١٩٢٣/١٢/١٢م، وقرار رقم ٣٣٧، تاريخ ١٩٢٣/١/٢٦م.

[١١٩] قرار رقم ٣١، تاريخ ١٩٢٣/٤/٢٥م.

[١٢٠] قرار رقم ٢٠٠ ، تاريخ ١٩٢٣/١١/١٠م.

[١٢١] قرارات : ٩٩،٨٨،٨٧،٨٦ في حزيران ١٩٢٣م.

[١٢٢] قرار رقم ٢٠٠ تاريخ ١٩٢٣/١١/١٠م.

[١٢٣] قرار رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٢٤/١/٢٦م.

[١٢٤] قرار رقم ٣٧، تاريخ ١٩٢٣/٨/٢٨م.

[١٢٥] قرار رقم ٢٤٢، تاريخ ١٩٢٣/٣/١٩م.

[١٢٦] قرار رقم ٧٨ في ١٩٢٣/٦/٢م.

[١٢٧] قرار رقم ٣٢ تاريخ ١٩٢٣/٨/١٥م.

[١٢٨] قرار رقم ٢٤٦ تاريخ ١٩٢٣/٣/٢٥م.

[١٢٩] قرار رقم ٦٥ تاريخ ١٩٢٣/٥/٥م.

[١٣٠] قرار رقم ١٩٩ تاريخ ١٩٢٣/١٠/٧م.

[١٣١] لوكس :Luks : كلمة لاتينية دخلت إلى التركية عن طريق الفرنسية واستخدمت للدلالة على المصباح النفطي الذي يتم إشعاله عن طريق الضغط الهوائي ، انظر Turk Dil Kurumu, Turkce Sozluk, Ankara, 1998, Vol.2, p.1474

[١٣٢] قرار رقم ٢٤١ تاريخ ١٩٢٣/١٢/١٨م.

[١٣٣] قرار رقم ٢٦٧ تاريخ ١٩٢٣/١٢/٢٧م.

[١٣٤] قرار رقم ١١ ، تاريخ ١٩٢٣/٤/٧م.

[١٣٥] قرار رقم ١٨ تاريخ ١٩٢٣/٤/١٦م.

[١٣٦] قرار رقم ١٩ تاريخ ١٩٢٣/٤/١٧م وقرار رقم ٦٠ تاريخ ١٩٢٣/٣/١٤م.

[١٣٧] قرار رقم ١٩٨، تاريخ ١٩٢٣/١٠/١٠وقرار رقم ٢٨٢ تاريخ ١٩٢٣/١٢/١٠م، وقرار رقم ٣٠٣ تاريخ ١٩٢٤/١/٥م.

[١٣٨] قرار رقم ٢٢٥، في تشرين أول ١٩٢٣م، وقرار رقم ٢٤٧ تاريخ ١٩٢٣/١١/١٢م.

[١٣٩] قرار رقم ٢٤٣ تاريخ ١٩٢٣/١١/١١م.

[١٤٠] قرار رقم ٧٦ في كانون أول ١٩٢٣م.

[١٤١] قرار رقم ٢٨ في ١٩٢٣/٤/٢٣م، وقرار رقم ٢٣١ تاريخ ١٩٢٣/١١/٦م.

[١٤٢] قرار رقم ٢١ تاريخ ١٩٢٣/٤/١٩م وانظر قرار ٢٨٣ تاريخ ١٩٢٣/١٢/١٢م.

[١٤٣] قرارات شهر أغسطس (٢٣١،٢٣٢،٢٣٣،٢٣٤،٢٣٥،٢٣٧،٢٣٨، ٢٣٩،٢٤٠،٢٤٣،٢٤٧،٢٤٨، ٢٥٠،٢٥١،٢٥٢،٢٥٣ وقرارات شهر نيسان / ١٩٢٣ : (١،٢،٣،٤،٧،٨،٩،١٠،١٣،١٥،١٦،١٧،٣٩) وقرارات شهر أيار / ١٩٢٣م (٦٤) وقرارات شهر حزيران (٩٢،٩٣،٩٤،٩٥،١٠٥،١١٨) وقرارات شهر آب (١٣٤،١٤٠) وشهر أيلول : ١٦٥،١٦٦،١٦٧،١٦٨،١٦٩،١٧٠،١٧٦،١٧٨،١٨٦،١٩١،١٩٢، ٢٠٢،٢٠٤،٢٠٥،٢٠٦،٢٠٧،٢٠٨.

[١٤٤] قرار رقم ٢٤٠ تاريخ ١٩٢٣/٣/١٨م.

[١٤٥] الدستور / ج١، ص٤١٨-ص٤٢١.

[١٤٦] قرار رقم ٢٢٧ تاريخ ١٩٢٣/٣/٨م.

[١٤٧] قرار رقم ٢٢٩، تاريخ ١٩٢٣/٣/١٠م.

[١٤٨] قرار رقم ٦، تاريخ ١٩٢٣/٤/٥م.

[١٤٩] قرار رقم ٢٤٦، تاريخ ١٩٢٣/١١/١٢م.

[١٥٠] قرار رقم ٢٣٠ ، تاريخ ١٩٢٣/٣/١٣م.

[١٥١] وكانت قيمة التلزيم ثمانية الاف قرش لمدة عشرة أشهر ، قرار رقم ٧٣ تاريخ ١٩٢٣/٥/٢٦م.

[١٥٢] قرار رقم ١٤ في ١٩٢٣/٤/٧م ورقم ٥١ في ١٩٢٣/٥/٧م.

[١٥٣] قرار رقم ٥١ في ١٩٢٣/٥/٧م.

[١٥٤] قرار رقم ٥٢ تاريخ ١٩٢٣/٥/٨م.

[١٥٥] قرار رقم ٢٣٦ تاريخ ١٩٢٣/١١/٦م.

[١٥٦] قرار رقم ٢٥٦ في ١٩٢٣/١٢/٢٣م

[١٥٧] قرار رقم ١٠٤، تاريخ ١٩٢٣/٦/٢٣م.

[١٥٨] انظر مثلاً : قرار رقم ٢٤٢ في ١٩٢٣/٣/١٩م.

[١٥٩] قرار رقم ٦٧ تاريخ ١٩٢٣/٥/٢١م.

[١٦٠] قرار رقم ٣، تاريخ ١٩٢٣/٤/٤م.

[١٦١] قرار رقم ٣٦، تاريخ ١٩٢٣/٤/٢٦م.

[١٦٢] قرار رقم ٢٣٠ في ١٩٢٣/٥/١٣م.

[١٦٣] قرار رقم ٨٨ في ١٩٢٣/٦/١٣م.

[١٦٤] قرار رقم ٢٢٠، تاريخ ١٩٢٣/١٠/٣١مَ.

[١٦٥] قرار رقم ٢٨٣، في كانون أول ١٩٢٣م.

[١٦٦] قرار رقم ٢٤٧ تاريخ ١٩٢٣/١١/١٢م.

[١٦٧] قرار رقم ٢٣٠ في ١٩٢٣/٥/١٣م.

[١٦٨] قرار رقم ٢٠٠ في ١٩٢٣/١٠/١٠م.

[١٦٩] قرار رقم ١٩٣ في ١٩٢٣/١٠/٧م.

[١٧٠] قرار رقم ٢٢٤ في ١٩٢٣/١٠/١م.

[١٧١] قرار رقم ١٨ في ١٩٢٣/٤/١٦م.

[١٧٢] قرار رقم ٢٣٦ في ١٩٢٣/٣/١٥م.

[١٧٣] قرار رقم ٢٠٨، تاريخ ١٩٢٣/١١/٢١م.

[١٧٤] قرار رقم ٢٠ في ١٩٢٣/٤/١٨م.

[١٧٥] قرار رقم ١٨ في ١٩٢٣/٤/١٦م.

[١٧٦] قرار رقم ١٨ في ١٩٢٣/٤/١٦م.

[١٧٧] قرار رقم ١٨ في ١٩٢٣/٤/١٦م.

[١٧٨] قرار رقم ١٨ في ١٩٢٣/٤/١٦م.

[١٧٩] قرار رقم ٩٩ في ١٩٢٣/٦/٢٠م.

[١٨٠] قرار رقم ٢٤٧، تاريخ ١٩٢٣/١١/١٢م.

[١٨١] قرار رقم ٢١٩، تاريخ ١٩٢٣/١٠/٣١م.

[١٨٢] قرار رقم ٨٨ في ١٩٢٣/٦/١٣م.

[١٨٣] قرار رقم ١٨ في ١٩٢٣/٤/١٦م.

[١٨٤] قرار رقم ٢٤٧ ، تاريخ ١٩٢٣/١١/١٢م.

[١٨٥] قرار رقم ٢٠٠ في ١٩٢٣/١٠/١٠م.

[١٨٦] قرار رقم ٧٨، تاريخ ١٩٢٣/٥/٢٣م.

١٨٧ قرار رقم ١٢ في ٧ نيسان ١٩٢٣م، وقرار رقم ٢٢٨ أيضاً .

١٨٨ قرار رقم ٢٤٤ ، تاريخ ١٩٢٣/١١/١٢م.

١٨٩ قرار رقم ٢٣٠، تاريخ ١٩٢٣/١١/٦م.

١٩٠ قرار رقم ٢٤٩، تاريخ ١٩٢٣/١١/١٤م.

١٩١ قرار رقم ١١٨، تاريخ ١٩٢٣/٧/٤م.

١٩٢ قرار رقم ١١٨، تاريخ ١٩٢٣/٧/٤م.

١٩٣ قرار رقم ٢٤٩، تاريخ ١٩٢٣/١١/١٤م، وقرار رقم ١٢٠.

١٩٤ قرار رقم ٢٤، تاريخ ٢٢ نيسان ١٩٢٣م.

١٩٥ قرار رقم ٢٤٩، تاريخ ١٩٢٣/١١/١٤م.

١٩٦ قرار رقم ١٤٣، تاريخ ١٩٢٣/٨/١٥م.

١٩٧ قرار رقم ٢٢٨، تاريخ ١٩٢٣/١١/٥م.

١٩٨ قرار رقم ١٤٨، تاريخ ١٩٢٣/٩/١٥م.

١٩٩ قرار رقم ٢٤٥، تاريخ ١٩٢٣/١١/١٢م.

٢٠٠ قرار رقم ١٢١، تاريخ ١٩٢٣/٧/١١م.

٢٠١ قرار رقم ٢٤٨، تاريخ ١٩٢٣/١٠/١٢م.

٢٠٢ انظر مثلاً قرار رقم ٢٤١ في تشرين أول ١٩٢٣م.

٢٠٣ قرار رقم ٦٦، تاريخ ١٩٢٣/٥/١٥م.

٢٠٤ قرار رقم ١١، في ٧ نيسان ١٩٢٣م.

٢٠٥ قرار رقم ٢٩، في ١٩٢٣/٤/٢٥م.

٢٠٦ قرار رقم ٢٣٠، تاريخ ١٩٢٣/١١/٦م.

٢٠٧ قرار رقم ٢٣٠، تاريخ ١٩٢٣/١١/٦م.

٢٠٨ قرار رقم ٢٩٩، تاريخ ١٩٢٤/١/١م.

٢٠٩ قرار رقم ٢٢٨، تاريخ ١٩٢٣/١٢/١٦م وقرار رقم ٢٨، تاريخ ١٩٢٣/٤/٢٤م.

٢١٠ قرار رقم ١٢، تاريخ ١٩٢٣/٤/٧م.

٢١١ قرار رقم ٢٤٤، تاريخ ١٩٢٣/١١/١٢م.

[٢١٢] قرار رقم ٢٢٨، تاريخ ١٩٢٣/١١/٥م.

[٢١٣] قرار رقم ٦٥، تاريخ ١٩٢٣/٥/٥م.

[٢١٤] قرار رقم ٢٠٠، تاريخ ١٩٢٣/١٠/٧م.

[٢١٥] قرار رقم ٣٦، تاريخ ٢٦ نيسان ١٩٢٣م.

[٢١٦] قرار رقم ٢٤١، في تشرين أول ١٩٢٣م.

[٢١٧] قرار رقم ٤٥، في ١٩٢٣/٥/٦م.

[٢١٨] قرار رقم ٢٥١، في كانون أول ١٩٢٣م.

[٢١٩] قرار رقم ٢٥١، في كانون أول ١٩٢٣م.

[٢٢٠] قرار رقم ١٧ في نيسان ١٩٢٣م.

[٢٢١] قرار رقم ٢٢٤، تشرين ثاني ١٩٢٣م.

[٢٢٢] قرار رقم ٢١، نيسان ١٩٢٣م.

[٢٢٣] قرار رقم ٢١٣ في ١٩٢٣/١١/٢٩م وقرار رقم ٢٤ في ١٩٢٣/٤/٢٢م.

[٢٢٤] قرار رقم ٢١٣، في ١٩٢٣/١١/٢٩م.

[٢٢٥] قرار رقم ٦، نيسان ١٩٢٣م.

[٢٢٦] قرار رقم ٢٠٩، في تشرين أول ١٩٢٣م.

[٢٢٧] قرار رقم ٢٦٦، في ١٩٢٣/١٢/٢م.

[٢٢٨] قرار رقم٢٨٥، في ١٩٢٣/١٢/١٥م.

[٢٢٩] قرار رقم ٦٦ في ١٩٢٣/٥/٢١م.

[٢٣٠] قرار رقم ١٠٤، تاريخ ١٩٢٣/٦/٢٣م.

[٢٣١] قرار رقم ٢٩ في ٢٥ نيسان ١٩٢٣م.

[٢٣٢] قرار رقم ٢٣٦ في ١٩٢٣/٣/١٥م.

[٢٣٣] قرار رقم ٥٠ ، في ٧ مايس ١٩٢٣م.

[٢٣٤] قرار رقم ٥٩، في ١٩٢٣/٥/١٤م.

[٢٣٥] قرار رقم ٥٢ في ١٩٢٣/٥/٨م.

[٢٣٦] قرار رقم ٢٤٦ في ١٩٢٣/١١/١٢، وقرار رقم ٢١٨ في ١٩٢٣/١٠/٣٠م.

[٢٣٧] قرار رقم ٢٣٧، في ١٩٢٣/١١/٧م، وقـرار رقـم ٢٤٨ في ١٩٢٣/١١/١٢م وقـرار رقـم ٢٥٨ في ١٩٢٣/١١/٢٢م ، وقرار رقم ٢٦٠ في ١٩٢٣/١١/٢٤م.

[٢٣٨] قرار رقم ١٢٧، في ١٩٢٣/٧/١٦م.

[٢٣٩] قرار رقم ١٥٠ في ١٩٢٣/٩/٥م.

[٢٤٠] قرار رقم ١٤١، في ١٩٢٣/٨/١٥م.

[٢٤١] قرار رقم ٣٣٠، في ١٩٢٤/١/٨م.